جامعة المنصورة
كلية الآداب

الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي في مصر
دراسة اجتماعية – ميدانية

إعداد
أ.م . د/ نجلاء محمود رؤوف السيد المصيلحى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب – جامعة عين شمس

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة
العدد الثالث والسبعون – أغسطس ٢٠٢٣

الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي في مصر
دراسة اجتماعية – ميدانية

أ.م . د/ نجلاء محمود رؤوف السيد المصيلحى
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب – جامعة عين شمس

ملخص البحث

يهدف البحث الراهن إلى التعرف على العلاقة بين الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي في مصر، ويعد من البحوث الوصفية. وقد اعتمد بصورة أساسية على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، وتم تطبيق استمارة الاستبيان على عينة عشوائية ضمت ٢٩٨ مفردة متنوعة النوع والعمر والتعليم والمهنة والإقامة والدخل في ثلاثة أحياء (راقي، متوسط، شعبي) في مدينة القاهرة، كما اعتمد البحث على استمارة المقابلة لجمع البيانات.

وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

أن الأزمة الاقتصادية لدي العينة هي زيادة الاسعار، كما أدت الأزمة الاقتصادية إلى ابتعاد الناس عن بعضهم البعض، بينت النتائج أن أكثر من نصف العينة ليس لديه ثقة في رصيد العلاقات الاجتماعية للتخفيف من الأزمة الاقتصادية. كما أن رأس المال الاجتماعي القرابي فقط هو من ساهم في التخفيف من الأزمة الاقتصادية مقارنة بصور رأس المال الاجتماعي الأخرى، وبالنسبة للمساعدات التي تقدم من قبل رأس المال الاجتماعي العام – الحديث تكون بشكل موسمي أو مؤقت وليس بشكل دائم مما يضع المجتمع في شبكة من الحرمان الاجتماعي. ولم تكن للمساعدات أي فاعلية في مواجهة الأزمة الاقتصادية. لذا تؤكد الدراسة على ضرورة تفعيل الحماية الاجتماعية للدولة للتعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية.

المصطلحات الأساسية: *الأزمة الاقتصادية، رأس المال الاجتماعي، العلاقات الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية.*

Abstract:

The current research aims to identify the relationship between the economic crisis and social capital, and it is considered descriptive research. It relied mainly on the sample social survey method, and the questionnaire form was applied to a random sample of 298 individuals of various gender, ages, education, occupations and residence in three neighborhoods (upscale, middle, and popular) in Cairo. The research also relied on the interview form to collect data.

The study concluded with many results:

The economic crisis in the sample is an increase in prices. The economic crisis led to people moving away from each other. The results showed that more than half of the sample did not have confidence in the balance of social relations in alleviating the economic crisis. In addition, only kinship social capital contributed to the alleviation of the economic crisis compared to other social capital. As for the assistance provided by the general social capital - modern, it is seasonal or temporary and not permanent, which puts society in a network of social deprivation. The aid was not effective in facing the economic crisis. Therefore, the study suggests the need for the effectiveness of social protection for the state to deal with the repercussions of the economic crisis.

Key terms: economic crisis, social capital, economic development, social development.

المقدمـــة :

لم يكد العالم يبرأ قليلا من عواقب أزمة جائحة كورونا حتى حطت على أرجائه أزمة أخرى ربما تكون أشد وطأة وأعمق أثرا حيث بدا وباء كورونا كظاهرة مرضية وانعكس على الأحوال الاقتصادية وتصير هناك أزمة اقتصادية تأخذ الاقتصاد العالمي برمته إلى أزمة طاحنة حيث شهد عام ٢٠٢٢م صدمات عديدة تشمل استمرار تداعيات جائحة كورونا، والأزمة في أوكرانيا والتضخم المرتفع في أسعار الغذاء والطاقة والركود والتراجع الحاد في النمو وتحديات الديون في الدول النامية والأسواق الناشئة[١]. وتظل الأولوية في معظم الاقتصادات، وسط أزمة تكلفة المعيشة، هي الوصول إلى تراجع معدل التضخم بشكل مستدام. ومع تشديد الأوضاع النقدية واحتمالات تأثير انخفاض النمو على الاستقرار المالي

والمتعلق بالديون، سيكون من الضروري استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية وتعزيز أطر إعادة هيكلة الديون. وتوجيه الدعم من المالية العامة إلى أولئك الأشد تضررا من تصاعد أسعار الغذاء والطاقة، كما ينبغي التوسع في تدابير تخفيف العبء المالي[٢]. كما ارتفع عدد الفقراء في المنطقة العربية إلى أكثر من ٨ مليون شخص ليصبح إجمالي عدد الفقراء من نهاية ٢٠٢٠ أكثر من ١٠١ مليون مواطن، أي ما يقارب من ربع سكان المنطقة[٣].

وبالطبع الاقتصاد المصري الذي لم يكن بعيدا عن تلك الأزمات، وتتمثل أهم هذه الأزمات في أزمات سعر الصرف الأجنبي والأزمة الاقتصادية والأزمة التمويلية العالمية. وتراجع حجم الاستثمار وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وتأثر البورصة المصرية بانهيار البورصات العالمية وتراجع متحصلات النقد الأجنبي بسبب تراجع معدل نمو قطاع السياحة وقناة السويس وتحويلات العاملين في الخارج مما أثر على ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات،[٤] ومن ثم تراجع الفرص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع نهاية هذا العقد ٢٠٣٠ حيث ستزيد نسبة من يعانون الفقر المدقع، وبما أن الأموال (الاقتصاد) لا تشكل مادة محايدة بل يشكل **المال** بعداً حيوياً في المجتمع ويظهر العديد من أشكال التفاعلات الاجتماعية[٥]. ومن هنا يتبين أثر الأزمة الاقتصادية على المجتمع والتفاعلات الاجتماعية، **ومما سبق تتبين أهمية الموضوع الذي تناولته العديد من الدراسات؛ فمن خلال مراجعة الأدبيات هناك العديد من الدراسات المرتبطة بالاقتصاد والتفاعلات الاجتماعية (رأس المال الاجتماعي) ومن ثم سعت الدراسة الحالية إلى تقسيم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد ورأس المال الاجتماعي إلى محورين:**

١- المحور الأول: دراسات تناولت أثر الظروف المجتمعية على رأس المال الاجتماعي:

ومن ضمن الدراسات التي تناولت أثر الظروف المجتمعية (الظروف السياسية) على رأس المال الاجتماعي دراسة **روبرت د. بوتنام"لعبة البولنج منفردا، تراجع رأس المال الاجتماعي في أمريكا.**[٦] تركز هذه الدراسة على أزمة الوضع السياسي التي تمر بها هذه المجتمعات، الأمر الذي أدى إلى عدم مشاركة الأفراد في الحياة الاجتماعية والسياسية، وبالتالي نجد أن رأس المال الاجتماعي يتأثر بهذه المشاركة. وفي الدراسة يلقى الضوء على الظروف التي يمر بها المجتمع الأمريكي وانعكاسها على رأس المال الاجتماعي ولقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات المسح الاجتماعي بالعينة وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها: انخفاض أنماط المشاركة السياسية، انخفاض نسبة المترددين على الكنائس، كشفت الدراسة عن انخفاض عملية التطوع في المنظمات المدنية في الآونة الأخيرة.

- **دراسة أماني مسعود: "الفقر ورأس المال الاجتماعي".**[٧] تبلورت الدراسة في البحث عن دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة مشكلة الفقر، وقد خلصت النتائج إلى أن درجة التعاون والقدرة الاتصالية للجمعات المحلية ساعدتها على أداء دورها الوظيفي وتحقيق الخير العام ورعاية مصالح الأفراد.

- دراسة **حنان محمد عاطف كشك** الآثار الناجمة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات أو التحديات، واستراتيجيات المواجهة.[٨] وتمثلت الإشكالية الرئيسية للدراسة في محاولة رصد أهم الآثار الناتجة عن تعرض الأسر الفقيرة للأزمات المختلفة في المناطق الحضرية، وتحليل أهم الاستراتيجيات التي تستخدمها تلك الأسر للتعامل مع الأزمات المختلفة. وتنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية؛ لذا فقد اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ وقد تمثلت الأداة الرئيسية لجمع البيانات في استمارة الاستبيان، والتي تم تطبيقها على عينة عشوائية مكونة من ٣٠٠ أسرة فقيرة بحي جنوب بمدينة المنيا، والذي يعد من أفقر أحياء مدينة المنيا، وأقلها حظًا في الخدمات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

كشفت الدراسة عن تعرض النسبة الأكبر من أسر العينة للأزمات المختلفة بشكل متكرر، واحتلت الأزمات الاقتصادية المرتبة الأولى، وتبين أن الاستراتيجيات التي يتبناها الفقراء للتعامل مع الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة فقرهم، وحرمانهم، وتعود تبعاتها على أبناء الأسر الفقيرة؛ لتحرمهم من إمكانات تراكم رأس المال بأشكاله المختلفة، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة للفقر.

- تبين أن النسبة الأكبر من الفقراء يواجهون الأزمات بأساليبهم الذاتية أكثر من اعتمادهم على المساعدات الخارجية، كما اتضح غياب الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في مساعدة الفقراء وضعف دورها في الوصول إلى الفئات المحتاجة.
- كشفت النتائج أن التعرض للأزمات المختلفة له عواقبه الوخيمة على الأسر ذات الدخل المنخفض؛ حيث أن تعرض الفقراء للأزمات المختلفة –خاصة الاقتصادية– قد أثر على مستوى استهلاكهم للغذاء، واضطرهم إلى خفض الإنفاق على الغذاء، الأمر الذي يؤثر على الصحة العامة لأفراد الأسرة– وخصوصًا الأطفال في مراحل النمو المختلفة– كما تبين أن التعرض المتكرر للأزمات خاصةً الاقتصادية يشعر الفقراء بالقهر والحرمان المستمر.

٢– المحور الثاني: دراسات تناولت دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة (القضايا الاقتصادية)

- **دراسة فرانسيس فوكو ياما:"الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي".**[٩]

يرى فوكو بأن المجتمعات تتأسس من رأس المال المادي ورأس المال الاجتماعي من مخزون القيم والأعراف والثقة المتبادلة التي تعكس التماسك والتبادل بين الجماعات حيث رأس المال الاجتماعي يحميهم ويرفع من إشباعاتهم الرمزية والمادية الذي يساهم في تحقيق التطور الاقتصادي، وربط فوكو ياما بين الثقة السياسية والأداء الاقتصادي ما بين الوفاء الوطني والازدهار الاقتصادي.

- **دراسة موريس: رأس المال الاجتماعي والفقر في الهند".**[١٠] هي دراسة مقارنة بين الولايات الهندية، سعت لاختبار فرضية مفادها أن رأس المال الاجتماعي له تأثير على تحسن الدخل

وتخفيف حدة الفقر، والتعرف على تأثير رأس المال الاجتماعي على التنمية الاقتصادية وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة مفادها أن هناك علاقة طردية بين رأس المال الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر بالمجتمع.

- **دراسة أحمد زايد عن "رأس المال الاجتماعي لدى شرائح الطبقة الوسطى ٢٠٠٦"**[١١]، التي هدفت إلى التعرف على كيفية تأثير السياسات الاقتصادية مثل التكيف الهيكلي وخصخصة القطاع العام على الطبقة الوسطى، وطبقت الدراسة على شريحة أصحاب المهن المتخصصة في مجال الإدارة وهل تمتلك هذه الطبقة رأس مال اجتماعي تستخدمه استخدام ايجابيا من أجل النفع العام.
- **دراسة دعاء فكري: "مفهوم رأس المال الاجتماعي وأثره على النشاط الاقتصادي: دراسة تطبيقية عن الحالة المصرية".**[١٢] حاولت الدراسة أن تكشف فيها عن الدور الاقتصادي الذي يلعبه رأس المال الاجتماعي، وكيف يسهم في النشاط الاقتصادي وقد توصلت الدراسة إلى أن رأس المال الاجتماعي لا يكفل وحده تحقيق الأهداف وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر.
- **دراسة أمينة فيصل مختار، "اشكالية رأس المال الاجتماعي بين المفهوم والقياس ٢٠١٧".**[١٣] هدف هذا البحث إلى التفصيل أكثر في مفهوم رأس المال الاجتماعي وما يتعلق به ناحية المصادر والمحددات، التكوين والقياس الخلاصة نقول إن رأس المال الاجتماعي رغم تعدد مفاهيمه وتفسيراته لا يتوقف مفهومه في الأشخاص فقط ولا أيضا في كمية المكاسب المادية والمعنوية وحدها، وإنما يكمن في تركيب شبكة العلاقات والروابط النفعية بين الأشخاص والمجموعات داخل المجتمع، وبالتالي رأس المال الاجتماعي قد يكون: الترابط الاجتماعي، المنظمات الرسمية والغير الرسمية حسن الجوار، الصداقة، العلاقات الأسرية إلي غيرها من المعايير التي تمنع المجتمع من الانهيار وتشد جوانبه بعضا، وهو ملازم للعلاقات والروابط الاجتماعية التي تجمع الأشخاص فيما بينهم والمجموعات. أما عن قياس رأس المال الاجتماعي لا يوجد طريقة واضحة لقياسه والمعتمدة في جميع الدول وفي كل الأوقات، فالطريقة السهلة لقياس رأس المال الاجتماعي هي عن طريق الاستبيانات كما وضعها البنك الدولي، وهذا الاستبيان أو هذه الأسئلة هي قابلة لتصحيح والتعديل حسب مكان وزمان وثقافة الدراسة كماهي قابلة كذلك لترجمة إلى لغات البلد المراد قياسه لرأس المال الاجتماعي، وهذه المؤشرات هي مؤشر الجماعات والشبكات، مؤشر الثقة والتضامن، مؤشر العمل الجماعي والتعاون مؤشر المعلومة والاتصال، مؤشر الترابط الاجتماعي والاندماج، مؤشر مشاركة السلطة والعمل السياسي

- **سهام موفق& أحمد ضيف، "رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ٢٠١٨".**[١٤] يطرح البحث جانب على قدر كبير من الأهمية في عملية التنمية المستدامة ألا وهو رأس المال الاجتماعي، فان كانت التنمية ترى أن الإنسان الغاية والوسيلة، فان رأس المال الاجتماعي يدعم هذا التوجيه من خلال تركيزه على العلاقات بين البشر واستثمارها لخلق فرص للنمو والتقدم والسعي إلى تحسين قدرة الفرد على اتخاذ القرارات. ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على الدور الذي يقوم برأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.
- كما اهتمت دراسة **دينا مفيد ٢٠١٩م، "تأثير الشبكات الاجتماعية على ريادة الأعمال في احدى القرى المصرية".**[١٥] واسفرت النتائج عن تعدد العوائد الاجتماعية والاقتصادية للشبكات الاجتماعية والتي جاء في مقدمتها الحماية الاجتماعية وذلك على المستوى المجتمعي والحصول على المادة الخام وسهولة التسويق على المستوى الفردي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

- تناولت غالبية الدراسات رأس المال الاجتماعي لكنها لم تكشف الأبعاد الاساسية للفقر
- لم توضح الدراسات أي من مؤشرات رأس المال الاجتماعي أكثر تأثيرا في مواجهة مشكلة الفقر.
- كما كشفت الدراسات أن التعرض للأزمات المختلفة له عواقبه الوخيمة على الأسر ذات الدخل المنخفض؛ حيث أن تعرض الفقراء للأزمات المختلفة –خاصة الاقتصادية– قد أثر على مستوى استهلاكهم للغذاء، وشعور الفقراء بالقهر والحرمان المستمر.
- كما تناولت الدراسات العلاقة بين الممارسة الديمقراطية وامكانية القضاء على الفقر من خلال الجمعيات عند الحاجة إلى المساعدة أو الاستشارات.
- ركزت تلك الدراسات على الثقة السياسية أحد مؤشرات رأس المال الاجتماعي ودورها في الأداء الاقتصادي ما بين الوفاء الوطني والازدهار الاقتصادي

ومن خلال العرض السابق يتضح الآتي: قد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة التي تم عرضها في ربط بعضها بين رأس المال الاجتماعي والشرائح الاجتماعية وبعضها ربط بين الأزمات ورأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى دراسات اهتمت بوضع حلول ومقترحات لمواجهة الأزمات والتكيف معها.

أما الدراسة الحالية فيتركز اهتمامها على العلاقة بين الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي، كيفية تأثير الأزمة على رأس المال الاجتماعي في مصر ما بين الدعم، أم التهميش، أم الإلغاء وإهدار رأس المال الاجتماعي وسيادة العزلة الاجتماعية والفردية ومن ثم سيادة مخاطر الأزمة

الاقتصادية على رأس المال الاجتماعي (الثقة – الاعتماد والتبادل).من خلال أثر الأزمة الاقتصادية مع طول مدتها على اهدار رأس المال الاجتماعى .

ثانيا: اشكالية البحث:

شفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر تعرض الاقتصاد المصري لضغوط شديدة خلال ٢٠٢٢– ٢٠٢٣ مع انخفاض قيمة الجنيه وشُحّ العملات الأجنبية وارتفاع التضخم، منذ مارس ٢٠٢٢، فقد انخفضت قيمة الجنيه المصري نحو ٥٠ بالمئة مقابل الدولار. وأدى النقص الحاد في العملات الأجنبية إلى تقليل الواردات وتراكم البضائع في الموانئ، مما كان له تأثير سلبي على الصناعة المحلية وارتفع التضخم السنوي في المدن المصرية إلى ٢٥,٨% ، وهو أعلى مستوى منذ خمس سنوات، بحسب البيانات الرسمية. وزادت أسعار العديد من السلع الغذائية الأساسية بصورة أسرع ، كما أن معدل الفقر بلغ نحو ٣٠% من السكان قبل جائحة كوفيد–١٩، فيما يقول المحللون إن انخفاض قيمة الجنيه قد دفع بالمزيد من المصريين إلى هوة الفقر. وتشير التقديرات إلى أن ٦٠% من سكان مصر البالغ عددهم ١٠٤ ملايين نسمة تحت خط الفقر مع مطلع عام ٢٠٢٣[١٦].

تترك الأزمة الاقتصادية آثاراً سلبية على جوانب التعليم، والصحّة، والتغذية، خاصّةً لدى الأطفال، وأيضا مخاطر الأزمة الاقتصادية على الفئات الهشة التي قد تعجز الدولة عن تحقيق الأمان المعيشي والحماية الاجتماعية لها. وبالتالي يعد التماسك والترابط بين جماعات المجتمع عاملا أساسياً من عوامل قوة الدولة وقدرتها على تخطى الأزمات المختلفة التي تواجهها، وفي هذا الإطار تبرز أهمية طرح مفهوم **رأس المال الاجتماعي** كأداة لتخطى الأزمات الاقتصادية، وهو مفهوم يشير إلى معناه العام إلى قدرة الأفراد على الترابط الاجتماعي والثقة في الأخرين والتسامح وقبول الأخر وكل ذلك يعد من مظاهر رأس المال الاجتماعي. التي يُنظر إليها باعتبارها أليات للتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية، ولم تنل نصيباً من اهتمام الباحثين كونها قد تتأثر سلباً بفعل الأزمات. **وبناء على ما سبق، يسعى البحث الراهن إلى الكشف عن تأثير الأزمة الاقتصادية على رأس المال الاجتماعي** الذي يشكل صمام الأمان في نسيج المجتمع.

وعلى ضوء ما سبق يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في الاجابة على تساؤل رئيسي مؤداه كيف أثرت الأزمة الاقتصادية على رأس المال الاجتماعي في مصر، هل أدت الأزمة الاقتصادية إلى دعم رأس المال الاجتماعي في مصر، أم تهميشه وإهداره لصالح مجتمع الفردية والمخاطر.

ثالثا: أهمية البحث:

تتبلور أهمية البحث النظرية والتطبيقية في النقاط التالية:

- تستمد دراسة العلاقة بين الأزمة الاقتصادية، ورأس المال الاجتماعي، أهميتها في ظل ندرة الدراسات التي تناولت الربط بين المفهومين، وخاصة أثر الأزمة الاقتصادية على رأس المال الاجتماعي، وهو ما يمثل اثراءً للمعرفة والبحث العلمي في هذا المجال.
- التعرف على طبيعة رأس المال الاجتماعي للمجتمع المصري في ظل الأزمة الاقتصادية. ما بين علاقة دعم–إهدار.
- حث الجهات المختلفة على تعزيز الحماية المجتمعية في ظل الأزمات الاقتصادية

رابعا: أهداف البحث وتساؤلاته:

١- التعرف على مفهوم الأزمة الاقتصادية.

٢- التعرف على مفهوم رأس المال الاجتماعي

٣- استكشاف طبيعة الأزمة الاقتصادية في مصر وتداعياتها

٤- توضيح طبيعة رأس المال الاجتماعي في مصر (العلاقات الاجتماعية – الثقة – الاعتماد والتعاون المتبادل)

٥- إلقاء الضوء على آليات مواجهة الأزمة الاقتصادية لدى العينة

٦- التعرف على العلاقة بين الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي من خلال:

أ- الكشف عن أثر الأزمة الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية.

ب–التعرف على دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة الأزمة الاقتصادية لدى العينة

ت–الكشف عن أثر الأزمة الاقتصادية على الثقة والاعتماد المتبادل في المجتمع

خامسا: مفاهيم البحث

يدور التراث النظري في تناوله لموضوع الدراسة الراهنة حول عدد من المفاهيم التي سنعرض لها فيما يلي:

١–مفهوم الأزمة الاقتصادية: Economic crisis

تعرف الأزمة أنها موقف يمثل نقطة تحول نحو الأسوأ[١٧]، وتعتبر الأزمة لحظة حرجة وحاسمة ومشكلة تمثل صعوبة حادة. يترتب عليها نشوء موقف فجائي ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة (تهديد مادي وبشري) مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تنفجر الأزمة.[١٨]

الأزمة الاقتصادية:

هي اضطراب فجائيّ يطرأ على التَّوازن الاقتصاديّ، ممّا يُؤثّر في الحالة الاقتصادية بشكل سلبي وينشأ عن اختلال التَّوازن بين الإنتاج والاستهلاك ممَّا يسبّب الغلاء والإفلاس وانخفاض الإنتاج، وإفلاس الشركات والأفراد[١٩]، وارتفاع معدّلات البطالة، والإضرار بعلاقات الإنتاج القائمة، وانهيار في سوق

الأسهم، وأزمة صرافة للعملة، وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة للسكّان، وانخفاض الناتج القومي الإجمالي للدولة، وقد تقتصر الأزمة الاقتصادية على قطاع البنوك فقط، وقد تشمل قطاعات اقتصادية أخرى لتطال اقتصاد بلد أو منطقة بأكملها، وفي بعض الحالات تكون أزمةً عالميةً تشهد أسعار الأصول خلال الأزمة الاقتصادية انخفاضاً حادّاً في قيمته.

وبالتالي تعطّل النمو الاقتصادي، ممّا يُعطّل التقدم في تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة وغيرها من أهداف التنمية المُتّفق عليها دولي[٢٠].

أسباب الأزمة الاقتصادية

- انهيار السوق المالية: يمكن أن ينشأ انهيار في الأسواق المالية نتيجة للتدهور المفاجئ في قيمة الأصول المالية، مثل الأسهم والسندات والسلع. قد يكون سبب ذلك تقلبات سوقية كبيرة، أزمات بنكية، أو فشل في الإدارة المالية
- تباطؤ النمو الاقتصادي: عندما يواجه الاقتصاد العالمي تباطؤًا في النمو، يمكن أن يتسبب ذلك في زيادة البطالة وتراجع الإنتاج وتراجع الاستثمار، مما يؤثر على الأعمال التجارية والمستهلكين ويؤدي إلى أزمة اقتصادية.[٢١]

يمكن القول أن السبب الأساسي وراء الأزمة الاقتصادية يتمثل في انخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف حيث فرضت جائحة كورونا إغلاق عدد من قطاعات النشاط الاقتصادي واختلال شبكات إمداد السلع جاءت بعد ذلك الحرب الروسية – الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والمعادن المصنعة والغذاء والأسمدة. ثم أغلقت الصين بعد ذلك أهم المراكز الاقتصادية مما أدى إلى تفاقم اختناق شبكات الإمداد وقنوات المواصلات. في هذه الأثناء استمرار ارتفاع معدل التضخم العالمي حتى وصل إلى ٨,٧% عام ٢٠٢٢م، كما تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من ٦% عام ٢٠٢١إلى نحو ٣% عام ٢٠٢٢م[٢٢].

التداعيات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية:

يمكن أن توقع الأزمة الاقتصادية نحو ١,٧ مليار شخص أكثر من خمس البشرية في براثن الفقر والعوز والجوع على نطاق لم تشهده منذ عقود.[٢٣] فقر في الدخل، وفقر في مستوى المعيشة، والذي يرتبط بمدى القدرة على توفير متطلبات الحياة اليومية حيث أن هناك قائمة من الاحتياجات يطلق عليها مؤشرات الحرمان، ويمثل الحرمان منها ما يعرف بالحرمان النسبي وبالتالي تعد مؤشرات للفقر.[٢٤] ومن ثم يبقى الاقتراض هو المتنفس الوحيد للأفراد لتلبية حاجاتهم الغذائية، مما يؤدي حتماً إلى تغيرات اجتماعية، وقد تؤثر سلباً أو إيجاباً على حالة الاستقرار الاجتماعي والذي يمثل حالة الثبات التي تسود المجتمع بكل شرائحه، فئاته وتقسيماته، والثبات هنا يعني الاستقرار المجتمعي وهي الحالة التي تتوفر فيها الظروف التي تمكن كل فرد من أفراد المجتمع من إشباع حاجاته الضرورية ثم الكمالية لضمان مستوى معيشي

مناسب تتاح فيه فرص الحصول الميسر على الطعام والمسكن والملبس، والرعاية الطبية وخدمات التعليم والصحة والترويح في إطار بيئة معافاة تنعم بالاستقرار الاجتماعي.[٢٥]

في الوقت الذي تنعكس فيه الآثار الاقتصادية للأزمات المالية على نحو متسارع. نجد أن الآثار الاجتماعية لهذه الأزمات يتلقاها المجتمع ولكن ببطء شديد، ذلك لأنها تمر بمراحل لعل من أهمها: تأثير الأزمة الاقتصادية على البناء الاجتماعي، والذي يضم كل مكونات النسيج الاجتماعي، فضلاً عن مجموعة القيم الاجتماعية، والدعامات ونعنى بها مجموعة القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

وتجمع الآراء أن الأزمة المالية سيكون لها أبعاد تراكمية وستحدث تبدلات في مجتمعات عديدة، وستؤثر قطعاً على علاقات الناس ونظم حياتهم وأفكارهم، بل وقناعاتهم وسلوكياتهم.

علماً أن الآثار الاجتماعية يصعب إدراكها أو ملاحظة ومتابعة نكساتها على الفرد أو الجماعة أو المجتمع إلا بعد مرور وقت ليس بالقصير ويمكن تلخيص الآثار الاجتماعية في الآتي:

أولاً: تراجع دور دولة الخدمات (دولة الرعاية)، ستدفع الأزمة الاقتصادية الدول للمضي قدماً في رفع يدها عن تقديم الخدمات الاجتماعية بسبب ضغوط الأزمة وستمضي الدول بلا استثناء في خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية في مجالات (الصحة، التعليم، البيئة، والإسكان) وسيُلقى أي إجراء من هذا النوع ضغطاً على الأسرة والمجتمع.

ثانياً: احتمال ارتفاع معدلات البطالة وأزمة الإسكان بسبب ارتفاع الأسعار وندرة السيولة النقدية وسيصاحب ذلك انخفاض في مستوى المعيشة وتراجع إشباع الحاجات الضرورية والكماليات.[٢٦]

ستتناول الدراسة الحالية مفهوم الأزمة الاقتصادية بوصفها تغيرات أثرت على الجانب الاقتصادي للمجتمع وتعرض المجتمع للغلاء في الأسعار في كل المنتجات والخدمات وتراجع اشباع الحاجات الضرورية.

٢-مفهوم رأس المال الاجتماعي:

تستند الفكرة الأساسية لمفهوم رأس المال الاجتماعي إلى أن الانخراط في عضوية جماعات بالإضافة إلى الثقة والتعاون والتسامح بين تلك الجماعات يأتي بنتائج إيجابية على الفرد والمجتمع.[٢٧]

يرجع الفضل إلى روبرت بوتنام وجيمس كولمان وبيير بورديو في معالجة مفهوم رأس المال الاجتماعي. فقد عرف الفيلسوف الفرنسي بيير بورديو مفهوم رأس المال الاجتماعي بأنه الموارد والطاقات الكامنة في الشبكات الاجتماعية المختلفة والتي تؤدى إلى تحقيق منافع جماعية بأثر من القيم التي تتحكم في البنى الاجتماعية، وأن النجاح أو الفشل يرجع إلى المجتمع، ويرجع إلى شبكات العلاقات السائدة في المجتمع.[٢٨]

بمعنى أخر، يشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتضمن مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية ويتم تكوينها في إطار بنائي اجتماعي معين، ويمتد

هذا البناء من الأسرة وجماعات الجيرة والأصدقاء ومؤسسات المجتمع المدني إلى بقية مؤسسات المجتمع. ومن ثم ينطوي مفهوم رأس المال الاجتماعي كذلك على أداء المجتمع الأهلي وطبيعة الروابط الأسرية ومدى التمسك بالقيم الاجتماعية.[٢٩]

مما سبق، يشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى أربعة أبعاد معبرة عنه، والتي من خلالها يمكن تحويله من مفهوم مجرد إلى مفهوم قابل للقياس، وهذه الأبعاد هي: درجة الثقة، والمشاركة الاجتماعية، والشبكات الاجتماعية غير الرسمية، والتوجهات والقيم المشتركة[٣٠].

ومن ثم ينطوي مفهوم رأس المال الاجتماعي على جانبين رئيسيين:

- جانب رأس المال، ويشير أساساً إلى أن رأس المال الاجتماعي يتكون من خلال التراكم عبر فترات طويلة من الزمن، ومن هنا فمن الصعب تخيل أن يتكون رأس مال اجتماعي بصورة وقتية أو سريعة لخدمة موقف مفاجئ أو حالة عارضة، فرصيد المجتمع من القيم والروابط الاجتماعية هو رأس مال متراكم عبر الزمن يعبر عنه بمفهوم رأس المال الاجتماعي.
- الجانب الاجتماعي ويشير إلى حقيقة بديهية مؤداها أن رأس المال الاجتماعي لا يكونه فرد بذاته – كما هو الحال في رأس المال المادي أو البشرى – وإنما يتكون في إطار جماعة اجتماعية يرتضى الأفراد الانضمام لها من أجل استغلال ما توفره العضوية في هذه الجماعة من مزايا، ذلك أن الأفراد – عبر استخدامهم لما توفره العضوية في جماعة ما من قيم الالتزام والثقة – إنما يستغلون الرصيد الاجتماعي الذي تولده العضوية في الجماعة، وليس هذا الرصيد في واقع الأمر سوى رأس مال اجتماعي تولده هذه الجماعة وتراكمه عبر الزمن.[٣١]

ويرى كولمان بين هناك ارتباط بين الظواهر الاجتماعية والتقدم الاقتصادي، وقد أشار إلى رأس المال الاجتماعي بوصفه الرصيد الرئيس للفقراء في المجتمع، حيث العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وإمكان الحصول على المعلومات والمنافع.[٣٢] كما أشار بوتنام لرأس المال الاجتماعي إلى الثقة والمعايير والشبكات، وعادات مشتركة التي يمكن أن تحسن من كفاءة المجتمع في تسهيل أعماله من أجل المنفعة المتبادلة.[٣٣] كما أوضح رونالد بيرت إلى أن رأس المال الاجتماعي يشير إلى الرعاية غير الرسمية التي يؤديها أفراد الأسرة أو الجيرة أو غيرهم داخل المجتمع دون مقابل.[٣٤]

وذهب أحمد زايد إلى تعريف رأس المال الاجتماعي بأنه موارد كامنة في البناء الاجتماعي يمكن الوصول إليها واستخدامها في أفعال مقصودة، ويكشف هذا التعريف عن أن أرصدة رأس المال الاجتماعي توجد لصيقة بالفعل الاجتماعي.[٣٥]

ومن ثم، اعتبرت الدراسات الحديثة أن رأس المال الاجتماعي هو أحد مواد التنظيم الاجتماعي ومصدرٌ كامنٌ للقيمة يمكن العمل على تقويته وتدعيمه وتحويله إلى أهداف استراتيجية مثمرة. فبإضافة البعد الاجتماعي والثقافي إلى العمليات الاقتصادية يساهم في مساعدة شرائح

اجتماعية عديدة. ولا يمكن اغفال دوره في تحقيق التنمية والتوصل إلى دولة الرعاية والعدالة الاجتماعية.[٣٦]

ومن خلال العرض السابق لتعريفات رأس المال الاجتماعي، ومؤشرات قياسه، يمكن القول إن رأس المال الاجتماعي هو انغماس الأفراد في شبكة عميقة من العلاقات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، وينتج عن ذلك اكتساب الأفراد لبعض الموارد الاجتماعية –كالدعم الاجتماعي والمادي والمعلومات والأفكار والمكانة الاجتماعية –وتتنامى بينهم مجموعة من القيم الإنسانية المشتركة، كالثقة، والتضامن، وقبول الآخر، والإيثار. ويمثل رأس المال الاجتماعي أحد الأدوات الاجتماعية المهمة في عمليات التنمية والتحديث.

كما أشارت التعريفات المختلفة لرأس المال الاجتماعي إلى أن مصادره يمكن حصرها في الأسر والعائلات والجيرة والأصدقاء والمجتمع المدني والمنظمات والمؤسسات والجماعات.

ويُقاس رأس المال الاجتماعي من خلال حجم المشاركة الاجتماعية، ودرجة الثقة المجتمعية، والثقة والتضامن Trust and Solidarity حيث يقيس هذا الأخير درجة الثقة بين الجيران ومانحي الخدمات، والغرباء.

ستتناول الدراسة الحالية مفهوم رأس المال الاجتماعي باعتباره رصيد الفرد من التفاعلات وشبكات العلاقات الاجتماعية المختلفة، والمشاركة الاجتماعية – الفعل الجمعي والتعاون Collective actions and Cooperation، ومدى عمل أفراد المجتمع مع الأخرين في المجتمع المحلي في مشروعات مشتركة، وفي مدى استجابتهم عند وقوع أزمة ما، والثقة المجتمعية (الحماية الاجتماعية – الدعم الاجتماعي) التي من شأنها أن تمثل آليات لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

سادسا: الموجهات النظرية لدراسة الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي:

تعد ظاهرة الأزمة الاقتصادية من أهم الظواهر التي تسعى النظم الاقتصادية إلى دراستها، والوقوف على أسبابها والتصدي لها نظراً لما تعنيه من اختلال في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم تأثيراتها على رأس المال الاجتماعي.

١- أثر الأزمة الاقتصادية على رأس المال الاجتماعي من منظور مجتمع المخاطر:

برز مصطلح مجتمع المخاطر خلال التسعينيات لوصف الطريقة التي يقوم فيها المجتمع الحديث بالاستجابة للمخاطر. ويرتبط المصطلح ارتباطاً وثيقا بالعديد من الكُتاب عن الحداثة، ولا سيما أنتوني غيدنز وأولريش بيك. عالم الاجتماع الألماني؛ فقد عرفه أولريش بيك على أنه طريقة منهجية للتعامل مع المخاطر وانعدام الأمن الناجم ويتم عرضه من قبل الحداثة نفسها. ظهر مصطلح مجتمع المخاطر مع منتصف القرن العشرين، واهتم بكيفية إدارة المخاطر ومواجهتها والتكيف معها، كما أكد بيك أن مجتمع

المخاطر شمل سلسلة كاملة من التغييرات المتداخلة وفي جميع مجالات الحياة، حيث الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الصناعية الحديثة أو بتعبير أولريش بيك وانطونى جيدنز الحداثة الانعكاسية والتي نتجت عنها مخاطر خفية وظاهرة ومباشرة وغير مباشرة. كما عبر عنها جيدنز بالمخاطر المصنعة التي يتدخل فيها الإنسان بإرادته وتنجم عن قصور وقلة خبرة.[٣٧]

ذلك المجتمع الذي تغيرت فيه ملامح الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والجوانب التكنولوجيا كانعدام الأمن الوظيفي وتراجع تأثير القيم والعادات وتآكل الأسر التقليدية وغيرها. ومن ثم يتبين بوضوح فكر أورليش بيك حول مجتمع المخاطر والتعرض للخطر الاجتماعي الناتج عن عوامل عديدة كامنة في البناء الاجتماعي مثل الفقر، وتردى جودة الحياة،[٣٨] وتقلص دور الدولة.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن الأزمات الاقتصادية التي تحدث في الواقع الاقتصادي قد تشكل مجتمع مخاطر له تأثيراته السلبية على نسيج المجتمع حيث تسود في الحياة اليومية لمجتمع المخاطر العالمي نزعة سائدة نحو الفردية.[٣٩] وفي ضوء ذلك يتجلى الخطر على رأس المال الاجتماعي تحت وطأة الأزمة الاقتصادية. فقد تؤدى الأزمة الاقتصادية إلى الحرمان الاقتصادي الذي يترتب عليه انخفاض المشاركة الاجتماعية وتقل الثقة المتبادلة، فالمجتمع المتأزم اقتصاديا قد ينشأ عنه شبكات اجتماعية متأزمة لا تسهم في صياغة مفاهيم وأفكار واضحة حول القيم والمشاكل وحاجات المجتمع.

٢- مدخل شبكة رأس المال الاجتماعي لرونالد بيرت:

يعد رونالد بيرت (١٩٨٢) من أوائل منظري شبكة العلاقات الاجتماعية الذي قام بصياغة نظرية بنائية للفعل، ولهذه النظرية افتراضات حول أداء الفاعل داخل البناء الاجتماعي ككل، والفاعل يمكن أن يكون فرداً أو جماعة تسعى نحو تحقيق أهداف فردية أو أقصى قدر من المنفعة الجماعية، والفاعل وفقا لهذه النظرية لديه قدر محدود من الموارد تحت تصرفه ومن ثم يمكن أن يحدد الإطار الذي يتم من خلاله إنجاز الأهداف المرجوة. ومن ثم، فإن موقف الفاعل داخل الشبكة يحدد مدى تكوينه لرأس المال الاجتماعي. فالحاجة إلى تبادل المنافع هي التي تحقق التبادل الأمثل للفاعلين داخل الشبكات، وعندما يكون هناك ثقة فإنه يمكن الوصول إلى الأهداف المرجوة.[٤٠]

وفي ضوء ما سبق، تنطلق الدراسة الحالية من الافتراضات التالية بشأن رأس المال الاجتماعي:

- **الأفراد داخل الشبكات الاجتماعية يحددون أهدافهم ويسعون لتحقيقها وفقا لما يحوزونه من موارد (رأس المال الاجتماعي).**
- **البناء الاجتماعي المحيط بالفاعلين هو الذي يحدد تصوراتهم للمنافع التي يحصلون عليها.**
- **أعضاء الشبكات وما يقومون به من أفعال داخل البناء الاجتماعي يمكن أن يغير من البناء الاجتماعي نفسه. ومن ثم رأس المال الاجتماعي التقليدي والحديث لابد من دعمه من أجل البقاء واستمرارية البناء الاجتماعى**

سادسا : الإجراءات المنهجية للبحث

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن العلاقة بين الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي، كما تهدف التعرف على أثر الأزمة الاقتصادية على رأس المال الاجتماعي (الدعم أم الإهدار) ، ولذلك يعرض هذا الجزء لمنهجية الدراسة الميدانية، والتي تم الاعتماد عليها تحقيقاً لأهداف الدراسة، وهي:

١– نوع ومنهج البحث:

اعتمد البحث على الاسلوب الوصفي التحليلي باعتباره الأسلوب الأمثل لدراسة العلاقة بين الآزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي. ويركز الأسلوب الوصفي على التعمق في وصف وتحليل الظاهرة، ومن أجل تحقيق ذلك تم وضع مجموعة من التساؤلات في محاولة لجمع الحقائق المختلفة وتحليلها وتفسيرها من أجل التعرف على طبيعة العلاقة بين الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي، كما أفاد الاعتماد على ذلك الأسلوب في وصف وتحليل وتفسير ما خرج به ذلك الكشف من نتائج ميدانية. وتبنى البحث منهجية التحليل الكمي والمتمثل في أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، في جمع المادة الميدانية من عينة الدراسة معتمدا في ذلك على الاستبانة.

٢ – مجتمع البحث

تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية بطريقة الحزم (التي توفر لكل مفردة من السكان فرصة الظهور في العينة) من أفراد من المجتمع المصري في محافظة القاهرة نظرا لوجود أكبر نسبة للسكان المصريين بمحافظة القاهرة بنسبة ١٠,١% وفقا لتعداد ٢٠١٧م. وقد اهتمت باختيار ثلاث شرائح متباينة من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تمثل الشرائح المختلفة للمجتمع المصري، ووقع الاختيار عليهم طبقا لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ الذي قسم أحياء محافظة القاهرة إلى أحياء عليا ومتوسطة وأخرى شعبية، وبناء عليه وقع الاختيار على حي مصر الجديدة ليمثل الشريحة الاجتماعية الاقتصادية العليا، وحى الزيتون ويوجد به مناطق راقية ومناطق شعبية، وكان حى عزبة النخل هو الحى المقصود لدراسة الشريحة الدنيا ويتميز الحى بصفات المناطق العشوائية حيث انخفاض الدخل الاقتصادي لنسبة كبيرة من السكان وارتفاع نسبة الكثافة السكانية.[٤١]

٤–أدوات جمع البيانات

أ–استمارة الاستبيان:

تم الاستعانة باستمارة الاستبيان كأداة محورية في تجميع البيانات الميدانية من عينة الدراسة العشوائية للتعرف على طبيعة العلاقة بين الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي وتم تطبيق الاستبيان على عينة عشوائية بسيطة قوامها ٢٩٨ مفردة **وتم البدء في جمع البيانات الميدانية من بداية شهر يناير للعام ٢٠٢٣ والانتهاء منها في نهاية شهر ابريل للعام نفسه، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات إحصائيا باستخدام برنامج (SPSS).**

ب-كما **تم الاعتماد على دليل المقابلة المتعمقة**، لجمع بيانات تفصيلية حول نفس الموضوعات التي يغطيها الاستبيان بشكل كمي وذلك لإثراء الجوانب الكمية بجوانب كيفية واحتوت على اسئلة تدور حول الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي، وتم التطبيق على عشرة حالات تم انتقاؤها لكي تمثل مستويات اقتصادية متباينة فضلا عن اختلافها في عدد من المتغيرات مثل حجم الأسرة ومكان الإقامة.

ج. **مراحل إعداد دليل المقابلة:** تمت صياغة الدليل مشتملاً على نوعين من الاسئلة المغلقة للحصول على بيانات محددة، والأسئلة المفتوحة التي تعطى مفردات البحث الحرية والاستطراد في الإجابة عن الأسئلة، مما يقدم مادة جيدة للتحليل الكيفي، وهو ما يساهم في تحقيق أهداف البحث.

٥- عينة البحث

أ-خصائص حالات المقابلة المتعمقة:

جدول رقم (١)

خصائص حالات الدراسة

رقم	النوع	السن	الحالة الاجتماعية	حجم الأسرة	التعليم	الإقامة	طبيعة العمل	الدخل
١	ذكر	٥٥	متزوج	٦ أفراد	متوسط	عزبة النخل – ملك	موظف حكومى	٤٠٠٠
٢	ذكر	٤٥	متزوج	٥ أفراد	مؤهل عال	الزيتون – ايجار قديم	صاحب محل	٦٠٠٠
٣	انثى	٣٣	متزوجة	٣ أفراد	مؤهل عال	مصر الجديدة	مدرسة	٤٠٠٠
٤	ذكر	٦٠	أرمل	٤	مؤهل عال	الزيتون	معاش	٥٠٠٠
٥	أنثى	٢٥	مطلقة	٣	متوسط	عزبة النحل	موظفة قطاع خاص شركة	٥٠٠٠
٦	ذكر	٥٠	امتزوج	٥	متوسط	عزبة النخل	عامل بناء	٣٠٠٠
٧	أنثى	٤٠	أمتزوجة	٤	لا تقرأ	الزيتون	لا تعمل	٤٠٠٠
٨	أذكر	٥٠	متزوج	٤	مؤهل عال	عزبة النخل	محام بشركة خاصة	٥٠٠٠فاكثر
٩	ذكر	٣٧	أعزب	٧	مؤهل عال	الزيتون	محاسب	٥٠٠٠ فأكثر
١٠	ذكر	٣٦	متزوج	٣	متوسط	عزبة النخل	صاحب محل لبيع الأدوات الصحية	٥٠٠٠ فأكثر

توضح بيانات الجدول رقم (١) خصائص حالات المقابلة المتعمقة التي أجريت مع حالات متباينة اقتصاديا في مناطق الدراسة الجغرافية وذلك لمزيد من التعرف على الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على رأس المال الاجتماعي.

ب –خصائص عينة البحث:

- اهتمت الدراسة بأن تشتمل عينة البحث على الذكور والإناث حيث بلغت نسبة الإناث ٥٦% من إجمالي العينة، في مقابل نسبة الذكور بلغت ٤٤%. وذلك للتعرف على الأزمة الاقتصادية وتوابعها على رأس المال الاجتماعي لدى العينة.
- كما راعت الدراسة الحالية تنوع العينة وفقا للعمر بالفئة العمرية، فقد جاءت غالبية العينة في فئة العمر من ٤٠ إلى أقل من ٦٠ ولذلك جاءت نسبتهم ٦٣,٨%، وذلك لأنهم الأكثر احتكاكا بالواقع وبالتالي هم الأكثر تجسيدا لواقع العلاقة بين الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي، أما الفئة العمرية من ٦٠ فأكثر ٦,٧% بينما الفئة العمرية من ٢٠ إلى أقل من ٤٠ فقد جاءت ٢٩,٦%من إجمالي العينة.
- حرصت الدراسة على توزيع العينة وفقا للمرحلة التعليمية فقد تبين أن فئة يقرأ ويكتب تقدر بـ ١٨,٧ %، وفئة التعليم المتوسط ٢٢,٨%، وفوق المتوسط ٢١,٥%، والجامعي وفوق الجامعي٣٦,٩% من إجمالي العينة
- حرصت الدراسة بأن تكون غالبية العينة من المتزوجين فقد بلغت نسبتهم ٧٣,٨% من إجمالي العينة في حين جاءت نسبة فئة الأعزب ١٢,٨%، والأرمل ٣,٤%، والمطلق ١٠,١% من إجمالي العينة.
- اعتمد البحث في تطبيق الاستمارة على ثلاثة أحياء فقد بلغت نسبة ٤٣,٠% في حي الزيتون لأنه يشمل إلى حد ما ثلاث شرائح متباينة، ونسبة ٣٢,٢% حي راق – مصر الجديدة، بينما كان ٢٤,٨% من حي شعبي هو عزبة النخل.
- بينت النتائج أن غالبية العينة لها سكن ملك بنسبة ٦٢,٤%، وكان الإيجار القديم ٣٠,٩%، والإيجار الجديد فقط ٦,٧% من إجمالي العينة.
- أوضحت النتائج أن ٤٠% من إجمالي العينة موظف القطاع الحكومي لما يمثله من أمان بالنسبة لهم على الرغم من قلة دخله الذي لا يكفي متطلبات الحياة، بينما ٣٠% في القطاع الخاص، ومهن متخصصة وأعمال حرة، أما ربات المنزل ٢٧,٥%، بينما نسبة ٢,٤% من إجمالي العينة لا تعمل.
- تشير النتائج إلى أن غالبية العينة دخلها الاقتصادي ما بين ٤٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠ ونسبتهم ٦٤,٥%، أما ٣٢,٩% من إجمالي العينة دخلهم أقل من ٣٠٠٠. وبالرجوع إلى تقرير التنمية

البشرية لعام ٢٠١٦م الذي أصدرته وزارة المالية نجد أن خط الفقر العالمي الذي يحدد كلفة البقاء على قيد الحياة بـ ١,٩دولار بدلا من ١,٢٥ دولار مما يشير إلى تدنى نوعية الحياة.[٤٢] أما ٢,٧% دخلهم ٦٠٠٠ فأكثر.

- كما تشير النتائج إلى أن ٥٨,٤ % يستطيعون شراء الأشياء التي يحتاجونها ولم يتبق مال للادخار، أما ٣٢,٨% من العينة فيعانون من أجل شراء احتياجاتهم، أما من يستطيعون شراء الأشياء التي يحتاجونها ويتبقى لديهم مالا للادخار فكانت نسبتهم ٨,٧% فقط من إجمالي العينة.

سابعا: عرض وتحليل نتائج البحث

المحور الأول: الأزمة الاقتصادية لدى العينة:

أ- الوعي بالأزمة

الجدول رقم (٢)

توزيع عينة الدراسة وفقا للوعي بالأزمة الاقتصادية

البيان	التكرارات	البيان
نعم	٢٨٨	٩٦,٦
لا	١٠	٣,٣
إجمالي	٢٩٨	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى توزيع عينة الدراسة وفقا للوعي بالأزمة الاقتصادية ٣,٣% من إجمالي العينة، حيث تبين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة ٩٦,٦% من العينة لديها وعى بالمقصود بالأزمة الاقتصادية، واتفاق غالبية حالات البحث بأن الأزمة تتركز في قلة الدخل وثباته وارتفاع اسعار السلع، بينما.٣,٣% لم يعوا بالأزمة الاقتصادية.

الجدول رقم (٣)

توزيع عينة الدراسة وفقا من المتأثر بالأزمة الاقتصادية

البيان	التكرارات	البيان
الكل فقير وغنى	١٢٦	٤٢,٣
الفقراء	١٧٢	٥٧,٧
إجمالي	٢٩٨	١٠٠

تشير بيانات الجدول إلى توزيع عينة الدراسة وفقا من المتأثر بالأزمة الاقتصادية، حيث يتبين بأن الفقراء ٥٧,٧% هم الأكثر المتأثرين بالأزمة الاقتصادية، وأثرت الأزمة الاقتصادية أيضاً على الأغنياء ومتوسطي الحال بنسبة ٤٢,٣% من إجمالي العينة بعد أن كانوا أكثر الفئات الاجتماعية رغدا في العيش.

تُظهر هذه النتائج أن الجميع أصبحوا في وضع أسوأ مما كانوا عليه، خاصة بعد القفزات في أسعار بعض الأساسيات، **وكما يرى** كولمان أن رأس المال الاجتماعي بوصفه الرصيد الرئيس للفقراء في المجتمع، وامكان الحصول على المعلومات والمنافع[٤٣] قد يتأثر بفعل الأزمة الاقتصادية التي تضغط عليه وقد تهدره بما يشكل خطورة على النسيج الاجتماعي للمجتمع، ومن ثم يتبين بوضوح فكر أورليش بيك حول مجتمع المخاطر والتعرض للخطر الاجتماعي الناتج عن عوامل عديدة كامنة في البناء الاجتماعي مثل الفقر، وتردى جودة الحياة[٤٤]، ويتأكد هذا من خلال ما ذكرته الحالة الخامسة بشأن" عدم استجابة القطاع الخاص لرفع المرتبات والأجور وبالتالي ثبات المرتبات مع زيادة الأسعار المستمرة. الأزمة تمر على الكل فقير وغنى ده في الطعام".

الجدول رقم (٤)

توزيع عينة الدراسة وفقا نوع لأزمة

البيان	التكرارات	البيان
أزمة بسيطة	١٠	٣,٤
أزمة متوسطة	١٣٨	٤٦,٣
أزمة شديدة	١٥٠	٥٠,٣
إجمالي	٢٩٨	١٠٠

توضح بيانات الجدول أن ما يقرب من ٥٠,٣% من العينة يرون أن الأزمة الاقتصادية الحالية ٢٠٢٣ أزمة شديدة، متمثلة في ارتفاع أسعار الغذاء المستمر والمتصاعد مما تسبب في إرباك الأوضاع الاقتصادية للأسرة، مما يشكل كارثة حقيقية على المستوى الإنساني، بينما ٤٦,٣% يرون أنها **أزمة متوسطة، وفقط** ٣,٤% من إجمالي العينة يرون أنها بسيطة.

الجدول رقم (٥)

توزيع عينة الدراسة وفقا لتوقع الأزمة

البيان	التكرارات	البيان
أزمة تحت السيطرة	١٤	٤,٧
ممكن حلها	٢٣٢	٧٧,٩
لا يمكن حلها	٥٢	١٧,٤
إجمالي	٢٩٨	١٠٠

بدا من بيانات الجدول تفاؤل غالبية العينة ٧٧,٩% بأن الأزمة يمكن حلها يرجع الى طبيعة الشخصية المصرية المتدينة التفاؤلية بينما ١٧,٤% يرون صعوبة في حلها.

الجدول رقم (٦)

توزيع عينة الدراسة وفق لتوقع استمرار الأزمة

البيان	التكرارات	البيان
أزمة قصيرة المدة	١٤	٤,٧
متوسطة المدة	١٠٠	٣٣,٨
طويلة المدة	١٨٤	٦١,٧
إجمالي	٢٩٨	١٠٠

بينت بيانات الجدول توقع غالبية العينة بنسبة ٦١,٧% إلى طول مدة الأزمة الاقتصادية، ومن ثم لم يعد للعينة القدرة على التنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له بسبب هذه الأزمة، ومن ثم الوقوع في شبكة من الحرمان والعجز، واللجوء إلى طلب العون أو الاستدانة من رأس المال الاجتماعي مع طول فترة الأزمة الاقتصادية يبدو محتملاً ومنطقياً في حالة الأزمات الطارئة، بيد أن امتداد أفق الأزمة سيعرض رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي إلى التآكل لصالح التمركز حول الذات، بينما ٣٣,٨% يرونها أزمة متوسطة المدة، في حين ٤,٧% فقط يرونها أزمة قصيرة المدة

الجدول رقم (٧)

توزيع عينة الدراسة وفقا لمصدر معرفة الأزمة

البيان	التكرارات	البيان
السوق	١٠٢	٣٤,٣
استخدامك للخدمات	١٠٧	٣٥,٩
الأقارب	٢٠	٦,٧
الإعلام الرسمي	١٨	٦,٠
مواقع التواصل الاجتماعي الانترنت	٢٨	٩,٤
زملاء العمل	٢٠	٦,٧
إجمالي	٢٩٨	١٠٠

توضح بيانات الجدول بأن السوق والأسعار وعمليات الشراء والبيع في السوق واستخدام الخدمات كانت المصدر الأساسي لمعرفة غالبية العينة بالأزمة الاقتصادية ٧٠,٣%، وهذا يؤكد وجود الأزمة الاقتصادية بشكل واضح وملموس من خلال التعامل في السوق وعمليات البيع والشراء بينما كانت مواقع التواصل الاجتماعي الانترنت مصدر المعرفة لـ ٩,٤% من إجمالي العينة، وهذا يبين لنا بأن مواقع التواصل لم تعد مصدر أساسي وثقة للمعلومات للناس في مسألة حياتهم الاقتصادية و أما الأقارب

وزملاء العمل فكانوا مصدر المعرفة لـ ١٣,٤%، بينما الاعلام الرسمي كان مصدر المعرفة لـ ٦,٠% فقط من إجمالي العينة.

الجدول رقم (٨)

توزيع عينة الدراسة وفقا لتصور العينة الأزمة الاقتصادية

البيان	التكرارات	%*
انقطاع الراتب أو تخفيض الراتب	٥٨	١٩,٤
انخفاض الادخار	٦٠	٢٠,١
انخفاض الانفاق الاستهلاكي	٦	٢,٠
زيادة الاسعار على كل حاجة	٢٢٦	٧٥,٨
ارتفاع أسعار الخدمات العامة	٢٢	٧,٣
لا يوجد عمل	٤	١,٣
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

- **(المجموع أكبر من ٢٩٨ (١٠٠%) لأن المبحوث يختار أكثر من بديل، والنسبة محسوبة على مجموع العينة= ٢٩٨)**

بينت النتائج أن الأزمة الاقتصادية لدي ٧٥,٨% من إجمالي العينة تتمثل في زيادة أسعار كل السلع والخدمات، بينما تمثلت لدى ٢٠,١% من إجمالي العينة في عجزهم عن الادخار، في حين تجلت الأزمة لدى ١٩,٤% من إجمالي العينة في المعاناة من انقطاع الراتب أو تخفيضه.

لقد كانت النسبة الغالبة متمثلة في ارتفاع الأسعار، أو التضخم، وهذا ما تؤكده بيانات البنك المركزي المصري، حيث أوضحت أن المعدل السنوي للتضخم الأساسي سجل ٤٠,٣% في فبراير ٢٠٢٣ مقابل ٣١,٢% في يناير من العام نفسه. وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن أهم أسباب الارتفاع تعود إلى زيادة أسعار مجموعة الحبوب والخبز بنسبة ٩,٢%، ومجموعة اللحوم والدواجن بنسبة ٢٩,٧%، ومجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة ١٩,٥%، ومجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة ١١,١%، ومجموعة الزيوت والدهون بنسبة ٤,٣%، ومجموعة الفاكهة بنسبة ١٠,٨%، ومجموعة الخضراوات بنسبة ٥,٣%، ومجموعة البن والشاي والكاكاو بنسبة ٧%، بالإضافة إلى مجموعة الدخان بنسبة ٠,٢%.[٤٥]

الجدول رقم (٩)

توزيع عينة الدراسة وفقا لأزمتهم الاقتصادية

البيان	التكرارات	%*
غلاء اسعار الطعام	٢٨٤	٩٥,٣
غلاء المواصلات	٨٠	٢٦,٨
غلاء اسعار الدواء	١٢٨	٤٢,٥
غلاء تكاليف التعليم والدروس الخصوصية	١٢٨	٣,٨,٩
غلاء الكهرباء والمياه	١٣٦	٤٥,٦
غلاء تذاكر الحدائق والمقاهي	٦	٢,٠
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

- **المجموع أكبر من ٢٩٨ (١٠٠%) لأن المبحوث يختار أكثر من بديل، والنسبة محسوبة على مجموع العينة= ٢٩٨**

يتضح من البيانات معاناة غالبية العينة من غلاء أسعار الطعام فقد بلغت نسبتهم ٩٥,٣% وهذا ما يتفق مع دراسة شريف عوض عن الأثار الاجتماعية للتضخم على شرائح المجتمع المصري.[٤٦] حيث يتضرر الفقراء أكثر من غيرهم نظراً إلى أنهم في الغالب يحتلّون فئة العمالة غير الماهرة، ويفتقرون إلى الأصول المملوكة؛ مما يُضيّق خياراتهم في تبديل الوظائف، ويُجبرون على اتخاذ إجراءات تزيدهم فقراً؛ كالحد من عدد الوجبات ونوعيتها، وسحب الأطفال من المدارس. ومن ثم توصل في دراسته إلى انخفاض القدرة على اشباع الحاجات الأساسية في حال التضخم.

وقد أكدت إحدى حالات الدراسة الراهنة هذا المعنى بقولها أن "ارتفاع أسعار المنتجات والسلع الغذائية والمعاش مش مكفي لجأت إلى السلف من الأقارب" كما بينت نتائج الدراسة الحالية أن ٤٥,٦% من إجمالي العينة يعانون من غلاء الكهرباء والمياه، في حين يعاني ٤٢,٥ % من إجمالي العينة من غلاء أسعار الدواء. وهذا يكشف ضعف قدرة الدولة على دعم العلاج والأدوية بالشكل الكافي، ومن ثم يضطر غلاء أسعار الدواء البعض إلى الاستدانة أو الاستغناء عن الأدوية واستخدام الوصفات الشعبية كبديل للدواء بما يؤدي إلى تدهور الوضع الصحي لوقوع الكثير في الأمراض. وأوضح ٣٨,٩% من إجمالي العينة غلاء تكاليف التعليم والدروس الخصوصية، ومن ثم لم يعد التعليم بمعزل عن ارتفاع الأسعار خاصة مع انتشار الدروس الخصوصية مما يدفع الأسر إلى الاستدانة والتضحية بإشباع احتياجات أساسية من أجل الانفاق على التعليم ولكن مع تواصل واستمرار الأزمة الاقتصادية وضالة المساعدات من رصيد رأس المال الاجتماعي، يترتب على ذلك تزايد احتمالات تسرب أبناء الأسر الفقيرة من التعليم. في حين كشف ٢٦,٨% من إجمالي العينة عم معاناتهم من غلاء المواصلات، بينما ٢,٠%

فقط من إجمالي العينة تعاني من غلاء اسعار الحدائق والمقاهي، ويكشف انخفاض النسبة الأخيرة عن تضاؤل الجوانب الترفيهية لدى المصريين بفعل الأزمة الاقتصادية. ومما سبق ذكر أحد الحالات" لم أعد قادرا على تلبية طلبات أولادي كما كان في السابق، انخفض مستوى معيشتنا مقارنة بالسابق رغم الزيادة الطفيفة في الراتب"

ب-**أسباب الأزمة الاقتصادية:**

الجدول رقم (١٠)

توزيع عينة الدراسة وفقا أسباب الأزمة لاقتصادية

البيان	التكرارات	%*
لا يوجد إنتاج	١٠٠	٣٣,٥
انخفاض قيمة العملة	٢٢٠	٧٣,٨
عدم المساواة في توزيع الدخول	١٩٢	٦٤,٤
اساءة الاستخدام في الاقتراض	٥٦	١٨,٨
عدم وجود رقابة على الأسواق	٢٢	٧,٣
زيادة الطلب تحسباً لغلاء المنتجات	٦٦	٢٢,٠
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

- **المجموع أكبر من ٢٩٨ (١٠٠%) لأن المبحوث يختار أكثر من بديل، والنسبة محسوبة على مجموع العينة= ٢٩٨**

بما أن أسباب الأزمة الاقتصادية المصرية متراكمة ومتشابكة، وتتفاوت بين عوامل داخلية وخارجية. فقد بينت النتائج أن غالبية العينة ٧٣,٨% ترى أن انخفاض قيمة العملة سبب أساسي في حدوث الأزمة الاقتصادية، وذلك لأن القدرة المصرية على إنتاج احتياجاتها، من إذا ومستلزمات إنتاج، تقلصت سنة تلو الأخرى. فبعد أن كان لدى مصر اكتفاء ذاتي من معظم المحاصيل الزراعية، أصبحت تستورد في المتوسط العام ما بين ٦٥-٧٠% من احتياجاتها الغذائية من الخارج طبقاً لبيانات عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. وهذا الأمر أثّر بشكلٍ كبير على ضرورة الحصول على عملات أجنبية للاستيراد، وهو ما أصبح عنصراً ضاغطاً على العملة. في حين ٦٤,٤%من العينة ترى عدم المساواة في توزيع الدخول.

وذهب ٣٣,٥% من إجمالي العينة إلى أن السبب الجوهري للأزمة هو في أنه لا يوجد انتاج، الأمر الذي يدفع للاستيراد ويحد من القدرة على التصدير بما يضغط على العملة الوطنية ويفقدها قيمتها أما الدولار مؤدياً إلى ارتفاع معدلات التضخم.

وأوضح ٢٢,٠% من إجمالي العينة أن سبب الأزمة هو زيادة الطلب تحسباً لغلاء المنتجات بما يدفع المواطنين لمزيد من الشراء لتخزين السلع ما يسفر عن اختفائها أو المضاربة عليها وارتفاع أسعارها،

ويربط ٧,٣% فقط من إجمالي العينة سبب الأزمة بعدم وجود رقابة على الأسواق بما يؤدي للاضطراب في السوق والممارسات الاحتكارية وجشع بعض التجار. وتأكيد لهذه النتائج ما ذكرته إحدى الحالات "سبب الأزمة غلاء الأسعار وعدم المراقبة على الأسواق وجشع التجار والاعتماد على الاستيراد في كل شيء."

ج-آليات التكيف لمواجهة الأزمة الاقتصادية:

الجدول رقم (١١)

توزيع عينة الدراسة وفقا مبدأ الاستغناء

البيان	التكرارات	%
نعم	١٩٨	٦٦,٤
لا	١٠٠	٣٣,٦
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

أوضحت النتائج أن ٦٦,٤% من إجمالي العينة واجهوا الأزمة الاقتصادية من خلال مبدأ الاستغناء بالنسبة للمواد غير الغذائية، وذكرت إحدى الحالات" نحاول على قدر الامكان تقليل الاستهلاك والاستغناء، وتغيير نوعية الغذاء والاستغناء عن اللحوم البلدية، وتخفيض ميزانية الملابس، والاستغناء عن الترفيه والفسح"، ومن ثم على الرغم مع أن أفراد المجتمع يتخذون إجراءات لمواجهة الأزمات الاقتصادية: كتغيير أنماط الإنفاق الأُسري إلا أن ذلك قد يؤثر سلباً على التعليم، والصحة، والتغذية مما قد يؤدي إلى عجز يمتد مدى الحياة، وبالتالي استمرار الفقر عبر الأجيال، ومع أن الأزمات تفرض تحدياتٍ كثيرة، بينما ٣٣,٦% رافضة لفكرة الاستغناء فقد ذكرت إحدى الحالات "لم استغنى ولكن بدأت في تقليل الكميات التي كنت بشتريها، وابحث عن السلع والمنتجات البديلة وبأسعار رخيصة (شراء اللحوم والفراخ المجمدة)"

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة **الآثار الناجمة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات – التحديات، واستراتيجيات المواجهة** ٢٠٢٢[٤٧] والتي أكدت أن التعرض للأزمات المختلفة له عواقبه الوخيمة على الأسر ذات الدخل المنخفض؛ حيث أن تعرض الفقراء للأزمات المختلفة -خاصة الاقتصادية- قد أثر على مستوى استهلاكهم، واضطرهم إلى خفض الإنفاق على الغذاء، الأمر الذي يؤثر على الصحة العامة لأفراد الأسرة- وخصوصًا الأطفال في مراحل النمو المختلفة- كما تبين أن التعرض المتكرر للأزمات خاصةً الاقتصادية يُشعر الفقراء بالقهر والحرمان المستمر.

الجدول رقم (١٢)

توزيع عينة الدراسة وفقا ترشيد الانفاق والاستهلاك

البيان	التكرارات	%
نعم	١٩٢	٦٤,٤
لا	١٠٦	٣٥,٦
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

بينت النتائج أن غالبية العينة ٦٤,٤%من إجمالي العينة تقوم بعملية ترشيد الاستهلاك فقد ذكرت إحدى الحالات" تم تقليل عدد الدروس الخصوصية وشراء الملابس في المناسبات الضرورية كما ذكرت حالة اخرى دخلها فوق ٨٠٠٠ جنيه اعتماد زوجتي وأولادي على أنفسهم في تنظيف المنزل والتوقف عن إحضار العاملات بأجر". وفي المقابل، فإن ٣٥,٦% من إجمالي العينة لم يقوموا بترشيد الاستهلاك.

الجدول رقم (١٣)

توزيع عينة الدراسة وفقا أليات التكيف مع الأزمة لاقتصادية

البيان	التكرارات	%*
خياطة الملابس واصلاحها	٣٦	١٢,١
استخدام الأطعمة الرخيصة	١٥٢	٥١,٠
العمل الإضافي	٣٢	١٠,٧
الاكتفاء الذاتي من البيت قدر الامكان	١٠٤	٣٤,٩
ألجأ إلى تربية الطيور مثل الدواجن والحمام	٢٦	٨,٧
ألجأ إلى صنع الخبز من البيت بدلا من شرائه	١٦	٥,٣
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

- **(المجموع أكبر من ٢٩٨ (١٠٠%) لأن المبحوث يختار أكثر من بديل، والنسبة محسوبة على مجموع العينة= ٢٩٨)**

بينت النتائج أن استخدام الأطعمة الرخيصة كان من آليات التكيف مع الأزمة عند ما يربو على نصف العينة ٥١,٠% وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة مروة منير فريد فيما يتعلق بآليات تكيف الفقراء مع واقعهم الاجتماعي وشراء السلع رخيصة الثمن وسيادة ثقافة السعر قبل الجودة[٤٨]، بينما الاكتفاء الذاتي من البيت قدر الامكان كان هو سبيل التكيف عند ما يقرب ٣٤,٩% من إجمالي العينة.

لم تقتصر محاولات المصريين في مجابهة الغلاء على البحث عن منتجات أقل سعراً، فقد لجأ ١٤% من إجمالي العينة إلى استعادة عادات قديمة من خلال استغلال سطح المنزل لتربية الدواجن، أو صنع الخبز في البيت بدلا من شرائه، فمع الأزمة الحالية والارتفاع الكبير في أسعار الدجاج والبيض

أضطر البعض إلى العودة لتربية بعض أنواع الدواجن على سطح المنازل، وهذا يتفق مع نتائج دراسة سعيد المصري عن اعادة انتاج التراث الشعبي في حياة الفقراء[٤٩].

المحور الثاني: الأزمة الاقتصادية ورأس المال الاجتماعي:

١- أثر الأزمة الاقتصادية على رأس المال الاجتماعي لدى العينة

الجدول رقم (١٤)

توزيع عينة الدراسة وفقا أثر الأزمة الاقتصادية على العلاقات الاجتماعية

البيان	التكرارات	%
القرب من الناس	٧٢	٢٤,٢
الابتعاد عن الناس	١٦٨	٥٦,٤
الاعتماد المتبادل	٥٨	١٩,٤
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

أوضحت النتائج أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى ابتعاد الناس عن بعضهم البعض فقد بلغت نسبة من أكدوا على ذلك ٥٦,٤% من العينة، حيث بدت مخاطر الأزمة الاقتصادية في ضعف العلاقات والروابط الاجتماعية المؤدي إلى الانسحاب والاغتراب المجتمعي، وتلك **النتيجة تتفق مع ما ذكره رونالد بيرت** (١٩٨٢) من أوائل منظري شبكة العلاقات الاجتماعية الذي قام بصياغة نظرية بنائية للفعل والفاعل. وفقا لهذه النظرية فإن لدي الفرد قدر محدود من الموارد تحت تصرفه، ومن ثم يمكن أن يحدد الإطار الذي يتم إنجاز الأهداف المرجوة. ومن ثم يحدد مدى تكوينه لرأس المال الاجتماعي فالحاجة إلى تبادل المنافع هي التي تحقق التبادل الأمثل للفاعلين داحل الشبكات[٥٠].

وهذا يعكس خطورة الأزمة الاقتصادية على رأس المال الاجتماعي ومن ثم افتقاد الفرد والمجتمع إلى ميكانيزم مهم يمثل الوقاية بالنسبة لهم من الحياة المعاصرة، وهو رأس المال الاجتماعي حيث الرعاية غير الرسمية التي يؤديها أفراد الأسرة أو الجيرة أو غيرهم داخل المجتمع دون مقابل.[٥١]

في المقابل، أوضح ١٩,٤% من إجمالي العينة أنهم يعتمدون على الناس في تبادل الاحتياجات. كما ذكرت إحدى الحالات" الاحتياجات تكون لأسباب مهمة وفي أضيق الحدود. "وتلك النتيجة تعكس بأن التفاعل يستمر عندما يكون هناك تبادل للمكاسب، ويتوقف هذا التفاعل عندما يؤدى إلى خسارة لأحد طرفي التفاعل أو لكليهما.[٥٢] ومن ثم، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية قد يؤثر على نسيج التبادل المتبقي في المجتمع مهدداً بإهدار رأس المال الاجتماعي.

الجدول رقم (١٥)

هل توزيع عينة الدراسة وفقا أدت الأزمة الاقتصادية إلى البقاء في المنزل

البيان	التكرارات	%
نعم	١٩٤	٦٥,١
لا	١٠٤	٣٤,٩
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

وكذا أسفرت النتائج أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى البقاء في المنزل والعزلة عن الناس وعد م المشاركة الاجتماعية واقتصار الواجبات الاجتماعية على التليفون وذلك لعدم وجود المال الكافي المستلزم للخروج من المنزل الذي يتطلب الإنفاق لدى أكثر من نصف العينة ٦٥,١%، كما ذكرت إحدى الحالات:" مفيش خروج ومفيش فسح مش محتاجة فلوس والفلوس على القد الحاجة غالية جدا" ومن ثم تضييق شبكة العلاقات الاجتماعية لدى الفرد، بينما لم يمتد هذا الأثر السلبي بعد إلى ٣٤,٩% من إجمالي العينة.

الجدول رقم (١٦)

توزيع عينة الدراسة وفقا هل أدت الأزمة إلى إلغاء الحفلات في المناسبات

البيان	التكرارات	%
نعم	٢١٨	٧٣,٢
لا	٨٠	١٦,٨
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

فقد أسفرت النتائج إلى أن تأكيد غالبية العينة ٧٣,٢% على أن الأزمة أدت إلى إلغاء الحفلات في المناسبات (الميلاد، الزواج، الخ) لدى العينة، **وتلك النتيجة تؤكد ما ذكره أولريش بيك وانطونى جيدنز** بشأن الحداثة الانعكاسية التي شهدها المجتمع والتي نتجت عنها مخاطر خفية وظاهرة ومباشرة وغير مباشرة، ذلك المجتمع الذي تغيرت فيه ملامح الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والجوانب التكنولوجية كانعدام الأمن الوظيفي وتراجع تأثير القيم والعادات وتأكل الأسر التقليدية وغيرها. ومن ثم يتبين بوضوح فكر أورليش بيك حول مجتمع المخاطر والتعرض للخطر الاجتماعي الناتج عن عوامل عديدة كامنة في البناء الاجتماعي مثل الفقر، وتردى جودة الحياة،[٥٣] بما يؤكد مخاطر الأزمة الاقتصادية على رأس المال الاجتماعي لدى المجتمع. ولم يمتد هذا الإثر السلبي إلى نسبة قليلة قدرها ١٦,٨% من إجمالي العينة ما زالت ترى استمرار الحفلات رغم الأزمة الاقتصادية، ما يعني أنها لم تتأثر بالأزمة، أو أنها تجاهد العنت الناجم عن الأزمة لتواكب العادات والتقاليد قوية الأثر في حالات الخطوة أو الزفاف مثلا.

٢- رأس المال الاجتماعي الخاص ومواجهة الأزمة الاقتصادية لدى العينة (علاقات القرابة، الجيرة، العمل):

الجدول رقم (١٧)

توزيع عينة الدراسة وفقا لمن يساعدونهم على مواجهة الأزمة الاقتصادية

البيان	التكرارات	%
الجيران	٦٧	٢٢,٥
الأصدقاء	٣١	١٠,٤
زملاء العمل	٨	٢,٧
الأقارب	١٧٢	٥٧,٧
إجمالي	٢٩٨	١٠٠

بينت النتائج أن غالبية العينة ٥٧,٧% يساعدون الأقارب على مواجهة الأزمة الاقتصادية، ومن ثم تعتمد الأسر المعيشية بشكل كبير على شبكات الأمان الاجتماعي غير الرسمية، المتمثلة في أعضاء الأسرة، والأقارب من العائلة الممتدة فقد ذكرت إحدى الحالات "حث الدين على صلة الارحام ومساعدة كل منا الأخر" وذكرت حالة أخرى أنها تساعد الأقارب من جهة الأم فقط، بينما أوضح ٢٢,٥% من إجمالي العينة أنهم يساعدون الجيران؛ وهذه نسبة قليلة نسبياً. كما ذكرت حالة أخرى "نحن نعيش بالمختصر المفيد صباح الخير يا جارى انت في حالك وانا في حالي لا نعرف شيء عن الجيران ولا يعرفوا عنا". ويعكس هذا تآكل علاقات الجيرة في المجتمع، ولا شك أن الأصدقاء الحميمين هم جزء من رأس المال الاجتماعي للفرد، وكما يقول المثل الصديق وقت الضيق. ورغم ذلك فقد بينت نتائج الدراسة الحالية بأن ١٠,٤% من العينة فقط لديهم تبادل وتعاون بين الأصدقاء، أما زملاء العمل فقد اقتصر مد يد العون لهم على ٢,٧% من العينة. فقد ذكرت إحدى الحالات" زملاء العمل إنجاز المهام الوظيفية فقط، علاقتي بزميلي تنتهي بانتهاء العمل حيث لا يوجد الثقة الكافية، كلنا عارفين ظروف بعض المالية، الراتب لا يكفي لمساعدة الأخرين في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية ومتطلبات الحياة" ومن ثم، تؤكد الدراسة الحالية على نتيجة هامة مفادها أن هناك علاقة طردية بين رأس المال الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر بالمجتمع. فانخفاض رأس المال الاجتماعي يوجد انخفاضاً في التخفيف من الأزمة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، فإن الأزمة الاقتصادية أثرت تأثيراً سلبياً على رأس المال الاجتماعي لدى العينة. ومن ثم تعد الأزمة الاقتصادية من العوامل المجتمعية التي تؤدى إلى تآكل رأس المال الاجتماعي.

الجدول رقم (١٨)

توزيع عينة الدراسة وفقا لنوع المساعدة على مواجهة الأزمة الاقتصادية

البيان	التكرارات	%
طعام اضافي	١٨٦	٦٢,٤
ملابس	١٠٠	%٣٢,٦
قروض مالية	٨	٢,٧
توفير فرص عمل	٤	١,٣
إجمالي	٢٩٨	١٠٠

بينت النتائج أن غالبية العينة ٦٢,٤% تساعد الناس بطعام اضافي، وكان ٣٢,٦% من العينة يساعدون الناس بملابس، بينما كان ٢,٧% فقط من العينة هم من يقرضون الناس أو يقدمون معونات مالية، في حين كان ١,٣% فقط يساعدون في توفير فرص عمل للأفراد كنوع من المساعدة ومواجهة الأزمة الاقتصادية.

الجدول رقم توزيع (١٩)

عينة الدراسة وفقا مين اللي بتطلب منه مساعدة في الأزمة الاقتصادية

(رأس المال الاجتماعي التقليدي)

البيان	التكرارات	%
الأقارب	١٩٠	٦٣,٨
الجيران	٤٢	١٤,١
الأصدقاء	١٤	٥,٠
زملاء العمل	٤٠	١٦,١
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

بينت النتائج أن غالبية العينة ٦٣,٨% تطلب مساعدة من الأقارب لما لديهم من رصيد من الثقة والخصوصية في مواجهة الأزمة الاقتصادية. وقد ذكرت احد الحالات" عند شرائي للمسكن الحالي اقترضت نصف مبلغ الشراء من خال زوجتي"، في حين لجأ ١٤,١% إلى الجيران، واتجه ١٦,١% من العينة إلى زملاء العمل طلباً للمساعدة. فقد ذكرت إحدى الحالات أن "الزملاء ساعدوني عند اصابة ابني في رأسه وتطلب إجراء اكثر من ١٢ عملية تجميل حروق" في حين بينت النتائج أن لجوء نسبة قليلة ٥,٠% من العينة إلى الاستدانة و طلب المساعدة من الأصدقاء.

ومن ثم، تعكس النتائج وجهة نظر بوتنام بشأن تدهور بنية رأس المال الاجتماعي بالمجتمع، بما يشير إلى عدم كفاية بعض برامج المساعدة الاجتماعية العامة في تخفيف المخاطر. ومن هنا تتجلى

ضرورة تبني سياسات وبرامج اجتماعية داعمة لرأس المال الاجتماعي والانتماء للمؤسسات كمورد جماعي في عملية خدمة الأغراض العامة والخاصة.[٥٤]

الجدول رقم (٢٠)

توزيع عينة الدراسة وفقا هل خففت مساعدة الأقارب من الأزمة

البيان	التكرارات	%*
نعم	١٠٠	٥٢,٦
لا	٩٠	٤٧,٤
المجموع	١٩٠	١٠٠

***(المجموع ١٩٠من إجمالي العينة الذين يتلقون مساعدات من الأقارب)**

بينت النتائج اعتماد غالبية العينة ٦٣,٨% من إجمالي ٢٩٨ تطلب مساعدة من الأقارب لما لديهم من رصيد من الثقة والخصوصية في مواجهة الأزمة الاقتصادية ولذلك تشير بيانات الجدول أن٥٢,٦% من إجمالي العينة مساعدة الأقارب لهم ساهمت في التخفيف من أزمتهم الاقتصادية على المستوى الشخصي.

الجدول رقم (٢١)

توزيع عينة الدراسة وفقا نوع المساعدة

البيان	التكرارات	%
طعام اضافي	٢١	٧,١
ملابس	١٥	٥,٠
قروض مالية	١٧٠	٥٧
توفير فرص عمل	٩٢	٣٠,٩
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

اتضح من النتائج أن أكثر من نصف العينة ٥٧% تقترض أموالا لمواجهة الأزمة الاقتصادية بينما ٣٠,٩% من إجمالي العينة تطلب فرص عمل لمواجهة الغلاء وتكاليف المعيشة، وكان ٧,١% من العينة يطلبون طعاماً إضافياً للوفاء باحتياجاتهم، وطلب ٥,٠% من العينة ملابس للوفاء بحاجتهم للكساء.

الجدول رقم (٢٢)

توزيع عينة الدراسة وفقا لسبب عدم اللجوء للأخرين في مواجهة الأزمة الاقتصادية

البيان	التكرارات	%
لا يوجد ثقة	١٦٠	٥٣,٧
الخوف من الرفض	١٢٦	٤٢,٣
ليس لديهم مال	١٢	٤,٠
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

تعد الثقة مؤشرا مهما من مؤشرات رأس المال الاجتماعي، كما أنها إحدى أليات إعادة انتاج الممارسات الاجتماعية. ومن ثم، فإن الثقة هامة جدا في استمرار الحياة الاجتماعية، حيث يُنظر إليها على أنها الركيزة الأساسية للحياة الاجتماعية. وقد بينت النتائج أن أكثر من نصف العينة ٥٣,٧% ليس لديهم ثقة في رصيد العلاقات الاجتماعية، ما يعني تآكل رأس المال الاجتماعي لديهم؛ ولذلك لم يتم اللجوء إليه في لمواجهة والتخفيف من أزمتهم الاقتصادية. وعبر ٤٢,٣% من العينة عن شكل أخر من عدم الثقة بأنهم تخوفوا من الرفض ما يعني عدم ثقة في الواقع.

ينظر جيدنيز إلى الثقة باعتبارها الميكانيزم الذي يربط الأفراد من خلال اندماجهم في بناء موحد يخلو من الشك والخوف والقهر، بالإضافة إلى أهمية الثقة في التعامل مع المخاطر المتأصلة في المجتمع الأساسي وذلك من خلال اعتماد الأفراد على بعضهم البعض وتعاونهم داخل المجتمع[٥٥].

وفي المقابل كشف ٤,٠% من العينة عن ثقة في دوائرهم الاجتماعية، بمعنى وجود رأس مال اجتماعي، ولكن أفصحوا أن اقاربهم واصدقاءهم وجيرانهم يعانون من الأزمة الاقتصادية وليس لديهم أموال يساعدونهم بها. وكما ذكرت إحدى الحالات" الكل منشغل بحياته والكل بيعاني"

٢- رأس المال الاجتماعي العام (الحديث) لدى العينة ومواجهة الأزمة الاقتصادية:

الجدول رقم (٢٣)

توزيع عينة الدراسة وفقا هل ساعدتك الحكومة

البيان	التكرارات	%
نعم	١١٢	٣٧,٦
لا	١٨٦	٦٢,٤
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

أوضحت النتائج أن ٦٢,٤% من إجمالي العينة لم يتلقوا أي مساعدات من الدولة، وفي ظل الأزمة الاقتصادية تتجلى ضرورة برامج الحماية الاجتماعية من الدولة، وضمان توفير السلع للمواطنين للتعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية. وفي المقابل كشف ٣٧,٦% من العينة عن تلقيهم مساعدات من

قبل الدولة وذلك يتفق مع حقيقة أن ٣٢%. من إجمالي العينة دخلها أقل من ٣٠٠٠ بما يدخلهم في نطاق متلقيَ الدعم.

الجدول رقم (٢٤)

توزيع عينة الدراسة وفقا لنوع المساعدة الحكومية

البيان	التكرارات	%
لم يتلقوا اي مساعدات	١٧٦	٥٩,١
مالية	٥٦	١٨,٨
عينية	٥٨	١٩,٥
فرص عمل	٨	٢,٧
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

أوضحت النتائج أن ١٨,٨% تلقوا مساعدات مالية حكومية فقد أكدت بعض الحالات حصولها على ضمان اجتماعي وإن أكدوا أنه مبلغ ضئيل لا يستطيع كبح جماح الأزمة الاقتصادية وأثارها، ومن حصلوا على مساعدات عينية (طعام، ملابس) بلغت نسبتهم ١٩,٥%، حيث الدعم المقدم على السلع الغذائية عن طريق حصولهم على المقررات التموينية المدعمة أو الحصول على الخبز المدعم، أما من حصلوا على فرص عمل فلم يتعدوا ٢,٧% من إجمالي العينة.

الجدول رقم (٢٥)

توزيع عينة الدراسة وفقا لتلقيها مساعدات المنظمات الأهلية

البيان	التكرارات	%
نعم	١٠٨	٣٦,٢
لا	١٩٠	٦٣,٨
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

كشفت النتائج ضعف المساعدات المقدمة من قبل **المنظمات الأهلية**، فقد أوضح ٦٣,٨% من إجمالي العينة عدم تلقيهم أي مساعدات، ومن ثم المعاناة من الأزمة الاقتصادية على عكس ما توصلت اليه نتائج **دراسة أمانى مسعود: الفقر ورأس المال الاجتماعي**[٥٦] بأن درجة التعاون والقدرة الاتصالية للجمعات المحلية ساعدتها على أداء دورها الوظيفي وتحقيق الخير العام ورعاية مصالح الأفراد.

ومن ناحية أخرى، أقر ٤٧,٤% من العينة بأن مساعدة **المنظمات الأهلية** لهم للأسف لم تساهم في مواجهة أزمتهم الاقتصادية. وذكرت إحدى الحالات: "انها لم تلجأ إلى الجمعيات الخيرية لأن الجمعيات تشترط الفقير المعدم حيث هناك من يحتاج أكثر منى لأنى ان كنت محدود الدخل فهناك معدومي الدخل وهم من يحتاجون الجمعيات"

يتفق ما سبق مع دراسة **حنان محمد عاطف كشك** الآثار الناجمة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات – التحديات، واستراتيجيات المواجهة،[٥٧] فقد تبين أن النسبة الأكبر من الفقراء يواجهون الأزمات بأساليبهم الذاتية أكثر من اعتمادهم على المساعدات الخارجية، كما اتضح غياب الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في مساعدة الفقراء وضعف دورها في الوصول إلى الفئات المحتاجة.

الجدول رقم(٢٦)

توزيع عينة الدراسة وفقا لنوع مساعدة المنظمات الأهلية

البيان	التكرارات	%*
مالية	٤٢	٣٨,٨
عينية	٤٨	٤٤,٤
فرص عمل	١٨	١٦,٦
مجموع العينة	١٠٨	١٠٠

*** المجموع ١٠٨من إجمالي العينة الذين يتلقون مساعدات من المنظمات الأهلية**

أوضحت النتائج أن ٤٤,٤% ممن يتلقون مساعدات المنظمات الأهلية (١٠٨ الذين يتلقون مساعدات من المنظمات الأهلية كانت عينية ما بين طعام، ملابس، بينما كشف ٣٨,٨ % عن تلقيهم مساعدات مادية، بينما استفاد ١٦,٦% منهم بالحصول على فرص عمل.

الجدول رقم(٢٧)

توزيع عينة الدراسة وفقا هل لتلقي المساعدة من دور العبادة

البيان	التكرارات	%
نعم	١١٢	٣٧,٥
لا	١٨٦	٦٢,٤
مجموع العينة	٢٩٨	١٠٠

بينت النتائج أن غالبية العينة ٦٢,٤% لم تتلق أي مساعدات من دور العبادة (مسجد، كنيسة)، في حين أوضح ٣٧,٥% من العينة تلقيهم مساعدات وخاصة في المناسبات كما ذكرت إحدى الحالات: "المسجد يقدم لنا عند اللجوء إليه في شهر رمضان بعض السلع الغذائية زي شنطة رمضان." كما ذكرت إحدى الحالات "زوجتي مريضة بمرض مزمن وتحتاج إلى علاج شهري والمسجد يساعدني بمبلغ لشراء العلاج". كما ذكرت حالة أخرى" تلجأ إلى لجنة الزكاة في المسجد لسداد مصروفات الدراسة لأولادي" وتلك النتيجة تتفق بأنه رغم أن دور العبادة الأساسي يتمثل في الشئون الدينية، وإلقاء الدروس الدينية، وعقد الندوات، إلا أنها تقدم مساعدات مؤثرة لبعض الفئات من خلال صناديق الزكاة والتكافل وغيرها.

الجدول رقم (٢٨)

توزيع عينة الدراسة وفقا نوع مساعدة دور العبادة

البيان	التكرارات	%*
مالية	٦٠	٥٣,٧
عينية	٤٦	٤١
فرص عمل	٦	٥,٣
مجموع العينة	١١٢	١٠٠

***(المجموع ١١٢من إجمالي العينة الذين يتلقون مساعدات من دور العبادة)**

بينت النتائج أن من يتلقون مساعدات مالية من دور العبادة بلغت نسبتهم ٥٣,٧%، بينما من يتلقون مساعدات عينية كانوا ٤١%، في حين استطاع ٥,٣% فقط أن يتلقوا فرص عمل من قبل دور العبادة.

ثامنا :النتائج العامة للبحث ودلالاته التطبيقية:

١- النتائج الخاصة بالوعي بالأزمة

أظهرت الدراسة الميدانية وعى غالبية العينة بـ**الأزمة الاقتصادية**، وأنها تتمثل في زيادة أسعار كل السلع والخدمات، غلاء أسعار الطعام، الدواء والعلاج والتعليم، وأن الأزمة **الاقتصادية شديدة**، وأن الفقراء هم الأكثر تأثراً بالأزمة الاقتصادية، وأن السوق والأسعار وعمليات الشراء والبيع واستخدام الخدمات كانت المصدر الأساسي لمعرفة غالبية العينة بالأزمة الاقتصادية.

٢- النتائج الخاصة بأسباب وآليات مواجهة الأزمة الاقتصادية:

- بينت النتائج أن غالبية العينة ٧٣,٨% ترى أن انخفاض قيمة العملة سبب أساسي في حدوث الأزمة الاقتصادية، في حين قرر ٦٤,٤% من العينة عدم المساواة في توزيع الدخول
- أوضحت النتائج أن ٦٦,٤%من إجمالي العينة واجهوا الأزمة الاقتصادية من خلال مبدأ الاستغناء بالنسبة للمواد غير الغذائية.
- **من حيث أليات التكيف مع الأزمة**، بينت النتائج أن غالبية العينة ٦٤,٤% تقوم بعملية ترشيد الاستهلاك، استخدام الأطعمة الرخيصة.
- اتضح من النتائج أن أكثر من نصف العينة تقرض أموالا لمواجهة الأزمة الاقتصادية أما بقية العينة تطلب فرص عمل لمواجهة الغلاء وتكاليف المعيشة

٣- النتائج الخاصة بتحديد أثر الأزمة الاقتصادية على رأس المال الاجتماعي في مصر

- أوضحت النتائج أن الأزمة الاقتصادية أدت الى ابتعاد الناس عن بعضهم البعض. والعزلة عن الناس وعدم المشاركة الاجتماعية وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية حيث الانسحاب والاغتراب المجتمعي.

- **بينت النتائج أن أكثر من نصف العينة ليس لديها ثقة في رصيد العلاقات الاجتماعية رأس المال الاجتماعي** لديها ولذلك لم تلجأ اليه في مواجهة والتخفيف من الأزمة الاقتصادية. ومن ثم أدت الأزمة الاقتصادية إلى تهميش تآكل رأس المال الاجتماعي، بمعنى أخر اتضح وعى العينة بالأزمة الاقتصادية بانها شديدة وطويلة المدة مما ترتب عليه انخفاض في رأس المال الاجتماعي لديهم والذي كان يمثل رصيداً اجتماعياً محتملاً لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

٤- النتائج الخاصة بتحديد فاعلية رأس المال الاجتماعي (بين الأفراد – وفي مؤسسات الدولة) في التخفيف من الأزمة الاقتصادية

- بينت النتائج أن غالبية العينة يساعدون الأقارب على مواجهة الأزمة الاقتصادية
- بينت النتائج أن غالبية العينة تساعد الناس بطعام اضافي، مع طلب غالبية العينة المساعدة من الأقارب لما لديهم من رصيد من الثقة والخصوصية في مواجهة الأزمة الاقتصادية.
- تشير النتائج إلى أن مساعدة الأقارب ساهمت في التخفيف من أزمتهم الاقتصادية على المستوى الشخصي.
- أوضحت النتائج أن غالبية العينة لم تتلق أي مساعدات من الدولة
- كشفت النتائج ضعف المساعدات المقدمة من قبل المنظمات الأهلية. فقد أوضحت النتائج الذين يتلقون مساعدات من المنظمات الأهلية كانت عينية ما بين طعام، ملابس وتحصلت عليها نسبة محدودة من العينة.
- بينت النتائج أن غالبية العينة لم تتلقى أي مساعدات من دور العبادة (مسجد، كنيسة)
- أوضحت النتائج أن المساعدات التي تقدم تكون بشكل موسمي أو مؤقت وليس بشكل دائم. ومع استمرار الأزمة الاقتصادية يضع المجتمع في شبكة الحرمان الاجتماعي.

مقترحات البحث:

- أهمية تطوير سياسات وبرامج اجتماعية داعمة في تشكيل رأس المال الاجتماعي والانتماء للمؤسسات كمورد جماعي في عملية خدمة الأغراض العامة والخاصة وذلك:
- على مستوى الدولة أن تضع من ضمن اهتماماتها تعزيز الحماية الاجتماعية وتفعيل آيات للتحكم في تسعير السلع وتوفير بدائل بأسعار ملائمة.
- تعزيز دور المؤسسات الدينية والتنسيق بينها بهدف تقديم المساندة الداعمة للأسر في ظل الأزمة الاقتصادية.
- على مستوى منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) إطلاق مبادرات لتعزيز المساعدات الاقتصادية

- على مستوى القطاع الخاص دعم الأفراد والأسر الفقيرة بالمال وخلق فرص عمل، والدعم المالي للمشروعات

المراجـــــع:

١. عثمان محمد عثمان، الجائحة الاقتصادية، الاقتصاد العالمي وأزمة الركود التضخمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط الصادرة من معهد التخطيط القومى، المجلد ٣٠، العدد ٢، يونيو ٢٠٢٢، ص٧

٢. صندوق النقد الدولي، تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، في:

https://www.imf.org/ar/Publications/WEO٢٠٢٢م،

٣. تقرير الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية الاسكوا (٢٠٢٠): استجابة اقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا، ازدهار البلدان كرامة إنسانية، في:

www.unescwa.org

٤. سلوى فؤاد صابر الأزمات العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصرى مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الآسيوية والأزمة التمويلية العالمية الأخيرة، مجلة كلية تجارة جامعة الأزهر – فرع البنات. المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١٠. ايضا

عبد الفتاح الجبالى ، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على مصر والاقليم، دورية الملف المصري الالكترونية، ديسمبر ٢٠٢٢م

5. Erica Haimes .Robin William 2017 .The Making Of A Moral Economy The Making Of A Moral Economy: Women's Views Of Monetary Transactions In An ‘Egg Sharing For Research’ Scheme, 825(3)69
6. Robert d. Putnam; America's Declining Social Capital. Journal of democracy .vol. 6 .no 1, January 1995 , PP65-77 .

٧. أمانى مسعود، الفقر ورأس المال الاجتماعي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م

٨. حنان محمد عاطف كشك الآثار الناجمة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات – التحديات، واستراتيجيات المواجهة، كلية الآداب / جامعة المنيا، لمجلد ١٤، العدد ١ (الإنسانيات)، يناير ٢٠٢٢

٩. فرانسيس فوكوياما، الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي: ترجمة معين الامام ومجاب الامام، دمشق، سوريا ط١، ١٩٩٨.

10. Morris .M Social Capital And Poverty in India .Ids Uk Department for International Development , Working Paper : 61 .2002 .Pp5-17

١١. أحمد زايد، رأس المال الاجتماعي لدى شرائح الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٦م

١٢. دعاء فكرى: " مفهوم رأس المال الاجتماعي وأثره على النشاط الاقتصادى : دراسة تطبيقية عن الحالة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨م

١٣. اشكالية رأس المال الاجتماعي بين المفهوم والقياس، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٧م

١٤. سهام موفق& أحمد ضيف. رأس المال الاجتماعي ودوره في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، دراسات اقتصادية، ابريل عدد ١٢، ٢٠١٨ ص ص–54-39

١٥. دينا مفيد ٢٠١٩، المبادرات المجتمعية: تمكين المرأة لريادة الأعمال فى المشروعات الصناعية الصغيرة: مبادرة الست المصرية نموذجا، مجلة البحث العلمى فى الأدب كلية البنات، جامعة عين شمس الجزء السابع العدد ٢٠ ، صص٩٥– ١٤٣

١٦. بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2023

17. Webster, Ninth new dictionary, second edition, libraric due Liban, Beriut, 1999, p.495.

١٨. رجب عبد الحميد، "دور القيادة في إتخاذ القرارات خلال الأزمات"، مطبعة الإيمان للطبع والنشر، ٢٠٠٠، ص ٢٦

19. قاموس المعانى https://www.almaany.com/ar/dict

٢٠. القاموس الاقتصادي (إنكليزي–عربي) – تأليف حسن النجفي - مطبعة الإدارة المحلية – بغداد – ١٩٧٧ ، ص٨٩https://political-encyclopedia.org/dictionary

٢١. محسن الخضيري، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، ط٢ ، مكتبة مدبولي، القاهرة،.١٩٩٠

٢٢. عثمان محمد عثمان، الجائحة الاقتصادية، الاقتصاد العالمى وأزمة الركود التضخمى، مرجع سابق

٢٣. رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، خطة الدولة المصرية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية، مايو ٢٠٢٢م، ص٢٠–٢١

٢٤. مها الكردى، الفقر وأطفال الشوارع: العوامل المجتمعية والتداعيات الأسرية والنفسية: فى قضايا الفقر والفقراء فى مصر، المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي التاسع، ٢٠١٠م، القاهرة، ص٣٠٠

٢٥. أحمد الشربيني، الغلاء الاجتماعي وأثاره الاجتماعية فى مصر بين الحربيين العالميتين، فى دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥م

٢٦. شريف محمد عوض، الأثار الاجتماعية للتضخم على بعض شرائح المجتمع المصري، دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الأداب ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م

٢٧. عزت حجازي، رأس المال الاجتماعي كأداة تحليلية فى العلوم الاجتماعية المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد الثالث والأربعون، العدد الأول، يناير ٢٠٠٦م ، ص٣

28. Bourdieu, Pierre (1980). «Le Capital social: Notes provisioned.» Acts de la recherché en Sciences socials: vol. 31, no. 1.

29. Bourdieu, Pierre (2000). Les Structures socials de l'e´conomie. Paris: Seuil. (Collection Liber)

٣٠. انجى عبد الحميد، رأس المال الاجتماعي: نحو نظرية فى البناء والعقل، عرض كتاب، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثانى، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو ٢٠٠٤، ص١٠٢

31. Andreas duet .saving the woodpecker s social capital .governance .and policy performance .stock holm university march 2009.42-60

٣٢. فرانسيس فوكو ياما ، الثقة : الفضائل الاجتماعية ودورها فى خلق الرخاء الاقتصادي ، ترجمة معين الامام ومجاب الامام ، دمشق ، سوريا ، ط١ ، ١٩٩٨

33. Colman James. (1994) social capital in foundations of social theory, u,s.a Harvard univ.press .

34. Putnam Robert 1993 making democracy work : civic c tradition in modern Italy new jersey : Princeton university press

35. Barrette Patrick , hale Beatrice (2014) family care and social capital : transitions in informal care .new york :

٣٦. أحمد زايد، رأس المال الاجتماعي لدى شرائح الطبقة الوسطى، مرجع سابق

٣٧. عزت حجازى، رأس المال الاجتماعي كأداة تحليلية فى العلوم الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والأربعون، العدد الأول، يناير ٢٠٠٦م، ص٣٠

٣٨. رشيد جلول ٢٠٢١، مقاربات سوسيولوجيا معاصرة: مجتمع المخاطر عند أوليش بيك، المجلد ٨ العدد ١ صص٤٣٣ ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة الجلفة ، الجزائر

٣٩. بيك أورليش، ترجمة علا عادل واخرون، مجتمع المخاطر العالمى: بحثا عن الأمان المفقود، القاهرة، المركز القومى للترجمة، ٢٠١٣م، ص٢٣

٤٠. أورليش بيك، محتمع المخاطر العالمى، بحثا عن الأمان المفقود: ترجمة علا عادل واخرون، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٠٩

41. Hauberer Julia 2011 social capital theory: towards a methodological foundation, 1st edition springer fach maiden Wiesbaden gmbh .

٤٢. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣م، جدول يوضح ترتيب الأحياء وأهم مؤشرات التنمية، معهد التخطيط القومى القاهرة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٣م

٤٣. تقرير التنمية البشرية (٢٠١٦) تنمية للجميع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة المالية، مصر

44. Colman James. (1994) social capital in foundations of social theory, u,s.a Harvard univ.press .

٤٥. أورليش بيك، ترجمة علا عادل واخرون، مجتمع المخاطر العالمى: بحثا عن الأمان المفقود، القاهرة، المركز القومى للترجمة، ٢٠١٣م، ص٢٣

46. https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/03/10

٤٧. شريف محمد عوض، الأثار الاجتماعية للتضخم على شرائح المجتمع المصرى دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة، المجلة العربية لعلم الاجتماع ، ع٢، جامعة القاهرة – كلية الآداب مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، ٢٠٠٨م

٤٨. حنان محمد عاطف كشك الآثار الناجمة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات – التحديات، واستراتيجيات المواجهة، كلية الآداب / جامعة المنيا، لمجلد ١٤، العدد ١ (الإنسانيات) ، يناير ٢٠٢٢

٤٩. مروة منير فريد لاشين، اليات تكيف الفقراء مع واقعهم الاجتماعي، مجلة كلية الاداب، جامعة حلوان، المجلد ٤٩، العدد١، يناير ٢٠١٩م

٥٠. سعيد المصرى، كيف يتشبث الفقراء بالحياة فى ظل الندرة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م

51. Hauberer Julia 2011 social capital theory : towards a methodological foundation , . opcit

52. Barrette Patrick , hale Beatrice (2014) family care and social capital : transitions in informal care .new york :

٥٣. مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة فى نظرية علم الاجتماع، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م ص٢٨٦

٥٤. أورليش بيك ، ترجمة علا عادل واخرون، مجتمع المخاطر العالمى: مرجع سابق، ص٢٣

55. robert d. Putnam America's Declining Social Capital. Journal of Democracy. Op. Cit.

٥٦. أحمد زايد وآخرون، رأس المال الاجتماعي لدى شرائح الطبقة الوسطى، مرجع سابق، ص ص٢٤–٢٩. انظر ايضا: هانى خميس، رأس المال الاجتماعي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨م صص١٠–١١

٥٧. أماني مسعود، الفقر ورأس المال الاجتماعي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م

٥٨. حنان محمد عاطف كشك الآثار الناجمة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات – التحديات، واستراتيجيات المواجهة، مرجع سابق